فقيراً ، لا بد من صيغة متوازنة تحفظ حقوق الطرفين بعيداً عن الشعارات وبعيداً عن المصالح . ونواب جبهة العمل الاسلامي حقيقة لم يتكلموا بموقف موحد ، قضية خلافية تكلم بها نواب جبهة العمل الاسلامي ونواب من كتل أخرى لصالح هذه الفكره او لصالح تلك ولذلك انا عاتب على اخوتي الكريمين وأثني على إقتراح معالي الوزير ان ترفع الجلسة وتعطى مزيدا من الدراسة والتشاور وصولاً الى الصيغه المثلى ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : قبل إعلان رفع الجلسة اللجنة القانونية تدعوكم لاجتماع بعد الجلسة مباشرة ، أعلن رفع الجلسة والاجتماع القادم يوم الاربعاء الساعة العاشرة .

((رفعت الجلسة))

أمين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

دولة رئيس المجلس
طاهر المصري

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الأولى لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في ١٣/رمضان/١٤١٤ هجرية الموافق ١٩٩٤/٢/٢٣ ميلادية

(المجلد ٣١)
(العدد ٢٢)

جدول الأعمال

الصفحة

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٤/٢/٢٣ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثانية والعشرين من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : **د. ابراهيم زيد الكيلاني ، السيد خالد عبد النبي العجارمه**

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : **د. همام سعيد ، السيد عبدالله اخوارشيده ،** وتغيب عن الجلسة السادة **عبد الرحيم عكور**

وحضر من الحكومة

١– دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢– معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

٣– معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤– معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٥– معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير الشباب .

٦– معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .

٧– معالي السيد احمد العقايله : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٨– معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان : وزير الزراعة

٩– معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .

١٠– معالي السيد سلامه حماد : وزير الداخلية .

١١– معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٢– معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التموين .

١٣– معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل

١٤– معالي السيد طلال سطعان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .

١٥– معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات .

١٦– معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس : وزير الصحة .

١٧– معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

١٨– معالي السيد اديب الهلسة : وزير النقل

١٩– معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة

٢٠– معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة .

٢١– معالي الدكتورة ريما خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢٢– معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة

٢٣- معالي الدكتور عبد الرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الأمانة العامة :-

١) الدكتور حسين ابو عرابي .

٢) السيد علي الحسبان .

٣) السيد محمد الرديني .

٤) السيد حمد الغرير .

افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني واعلن افتتاح الجلسة السيد الأمين العام .

السيد الامين العام :

١) اقرار محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على اعفاء السيد الامين العام من القراءة ؟

موافقة .

السيد الامين العام :

٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد .

ب- طلب معذره مقدم من سعادة النائب عبد الله اخوارشيده .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقة .

السيد الامين العام :

٣) الاستماع الى بيان الحكومة حول السياسة الزراعية بناءً على طلب المناقشة رقم (٣) المقدم من (١١) نائبا ومناقشته .

دولة رئيس الوزراء : معالي وزير الزراعة، تفضل .

معالي وزير الزراعة .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يسعدني ان اقف اليوم في مجلسكم الكريم لأتكلم في مسألة طال البحث فيها ... وتشعب وهي ومنذ زمن طويل من الأهمية بمكان في نفوس مسؤولي هذا البلد على اختلاف مستوياتهم ... وفي افكار اقتصاديينا على اختلاف مواقعهم وفي ضمائر مواطنينا على اختلاف مشاريعهم ...

دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين

عندما كلفني مجلسكم الكريم باعداد بيان يتلى امامكم .. كنت قد اتفقت مع عطوفة رئيس واعضاء اللجنة الزراعية على خطة عمل لبحث المسألة الزراعية ... بحيث نتوقف عند كل مشكلة من مشاكل المزارعين وعند كل مظهر من مظاهر هذه المسألة للتعرف على كنهها ... وحجمها ... ومسبباتها ... حتى نتمكن سوية من التوصل الى قناعات واقعية بشأنها ... تكون هي الاساس في ايجاد الحلول لهذه المشاكل ومعالجة مظاهرها بنجاعة وبشكل نهائي .

وبالفعل فلقد تمكنت أجهزة الوزارة والمؤسسات المختصة ذات العلاقة بجمع

المعلومات وتنسيقها تقدمة لذلك ... ومنذ تحديد مجلسكم الكريم موعد القاء البيان الزراعي امامه بدأت العمل الحثيث لاعداده متوخين تضمينه كل الحقيقة فيما يتعلق بالمسألة الزراعية .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اجد لزاما عليّ وانا بصدد تقديم بيان عن الوضع الزراعي في المملكة ان اتوقف قليلا عند مكونات هذا القطاع ، الهيكلية التنظيمية والادارية والانتاجية والتسويقية علّني بذلك القي بعض الضوء على الاسباب المحتملة لبعض المشاكل الزراعية والحلول الممكنة لها وسابدأ بعرض سريع للزراعة في الأردن اليوم . وكما كانت في بداية الخمسينات .

لقد تمكن الاردن خلال العقود الاربعة الماضية من تحقيق منجزات هامة جدا في مجال التنمية الزراعية على الرغم من المعيقات التالية :-

أ- محدودية الموارد الزراعية وبخاصة المياه والارض الزراعية حيث ان اكثر من (٩٠٪) من مساحة المملكة اي (٨٠ مليون دونم) هي ارض شبه صحراوية تتلقى اقل من (٢٠٠) ملم من الامطار سنويا وان حاجة الناس للمياه المتوفرة لاستعمالاتهم المختلفة تفوق المتاح لهم منها

ب- تضاعل عدد سكان الاردن بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٩٣ اكثر من خمس مرات بسبب الهجرة القسرية الوافدة اليه والنمو الطبيعي لسكانه .

جـ- التطور الهائل في مجال التكنولوجيا الزراعية الحديثة على المستوى العالمي والاقليمي مما ادى الى زيادة حدة المنافسة بين المنتجين الزراعيين والى زيادة الحاجة الى توظيف المزيد من رأس المال في التنمية الزراعية .

في ضوء هذه الحقائق فان انجازاتنا الزراعية تعتبر بحق ثمرة كفاح الانسان الاردني وصموده المتواصل بتوجيه ورعاية قيادة وطنية حكيمة ساهرة وفيما يلي بعض هذه الانجازات :-

١) ينتج الاردن الان ضعف كمية المحاصيل الحقلية التي كان ينتجها عام ١٩٥٣ (١٢٤ الف طن عام ١٩٥٣ مقابل ٢٤١ الف طن عام ١٩٩٢) .

٢) تضاعف انتاجنا من الخضروات بين عامي ١٩٥٣ ، ١٩٩٣ عشرين مرة (٧٩ الف طن عام ١٩٥٣ ، ١٫٥٦٢٫٠٠٠ طن عام ١٩٩٣) .

٣) تضاعف انتاجنا من الفواكه ثلاثة عشرة مرة بين عامي ١٩٥٣ ، ١٩٩٣ (٢٨ الف طن عام ١٩٥٣ ، ٣٦١ الف طن عام ١٩٩٢) .

٤) تضاعف عدد الاغنام اثنى عشر مرة (٢٢٢ الف راس عام ١٩٥٣ ، ٢٫٥ مليون رأس عام ١٩٩٢) .

٥) تضاعفت اعداد الماعز ٣ مرات (٣٤٧٫٨ الف عام ١٩٥٣ ، ١٫٠٦٢٫٠٠٠ عام ١٩٩١) .

٦) تضاعفت اعداد الابقار من ٣١٫٥ الف

رأس الى ٨ر٦٣ الف راس .

٧) لم يكن لدينا عام ١٩٥٣ مزارع دواجن متخصصة ولدينا اليوم (٢٥٠٠) مزرعة دجاج لاحم وبياض .

٨) لم تكن لدينا عام ١٩٥٣ بيوت بلاستيكية للزراعة المحمية ولدينا اليوم اكثر من عشرين الف بيت بلاستيك .

٩) تضاعف عدد الجرارات الزراعية بين عام ١٩٥٣ ، ١٩٩٣ ستة عشر مرة (من ٢٢١ الى ٣٥٠٠) .

١٠) تضاعفت صادراتنا من الحمضيات (٢٧٠) مرة (من ٢٠٠ طن عام ١٩٥٣ الى ٥٤ الف طن عام ١٩٩٢)

وتضاعفت صادراتنا من البندورة ٢٥ مرة

(من ٨ آلاف طن عام ١٩٥٣ الى ٢٠٠ الف طن عام ١٩٩٢)

وتضاعفت صادراتنا من الخضار الأخرى حوالي ست مرات .

(من ٢٥ الف طن عام ١٩٥٣ الى ١٤١ الف طن عام ١٩٩٢) .

١١) لم نكن عام ١٩٥٣ نصدر بيض المائدة وصدرنا عام ١٩٩٢ اكثر من ٨٠ مليون بيضة كما صدرنا ٣٤ مليون بيضة تفريخ .

١٢) نصدر لقاحات بيطرية وأدوية ومستلزمات انتاج زراعي ومنتجات زراعية غذائية مصنعة من انتاجنا المحلي لدول عديدة .

١٣) ازدادت المساحة المغطاة بالاشجار الحرجية من ٤٠٠ الف دونم عام ١٩٥٣ الى ٧٥٠ الف دونم عام ١٩٩٢ .

١٤) لم يكن لدينا عام ١٩٥٣ سوى بضع عشرات من المهندسين الزراعيين ولدينا اليوم اكثر من اربعة الآف مهندس زراعي .

انتقل الان دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين .

أهمية الزراعة في اقتصادنا الوطني :

تشير الاحصائيات الى ان حوالي ٢٠٪ من سكان المملكة يعيشون في المناطق الزراعية (حسب تعداد عام ١٩٨٣) كما تمثل الزراعة مصدرا رئيسا للدخل لحوالي ٦٪ من سكان المملكة .

ويعمل في الزراعة ٤ر٧٪ من مجموع القوى البشرية العاملة في المملكة (حوالي ٤ر٤٤) الف عام ١٩٩٢ في حين ان عدد العمال الاجانب العاملين في القطاع الزراعي يبلغ حوالي ١٨ الف عامل عام (١٩٩١) .

وفيما يتعلق بمساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي فقد شهدت ازدياداً كمياً مستمراً حيث ارتفع من (٦ر٢٤) مليون دينار كمعدل للفترة (٧٣ - ١٩٧٥) الى (٢٠٤) مليون دينار عام ١٩٩٢ بالرغم من ان المساهمة النسبية لها قد انخفضت من ١٩٪ كمعدل للفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٥) الى ٢ر٧٪ في عام ١٩٩٢ .

وساهم القطاع الزراعي بما نسبته (١٦٪) من قيمة الصادرات الوطنية الكلية عام ١٩٩٢ وبالاضافة الى كل ما سبق يساهم القطاع الزراعي مساهمة ملموسة في نمو قطاعات اخرى كالصناعة والنقل والتجارة

والسياحة من خلال توفير المواد الخام وشراء مستلزمات الانتاج ونقل الانتاج واستغلال الاراضي وزيادة الرقعة الخضراء .

وتم كل ذلك دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين على الرغم من طبيعة الارض المتوفرة للزراعة ، والتي سأتوقف عندها قليلاً .

تبلغ مساحة الارض القابلة للزراعة في الاردن (٨ر٨) مليون دونم يستغل منها حاليا في زراعة الخضروات والمحاصيل الحقلية والاشجار المثمرة ما معدله ٣ ملايين دونم بينما تشغل الغابات الطبيعية والاصطناعية والاراضي القابلة للتحريج ٥ر١ مليون دونم وزحف العمران والمنشأت والخدمات على حوالي ٥ر١ مليون دونم من الأراضي القابلة للزراعة حيث يوجد أكثر من ٨٠٪ من المدن والقرى والتجمعات السكانية على اراضي زراعية وهذا التوسع العمراني في ازدياد على حساب الاراضي الزراعية أما بقية الاراضي القابلة للزراعة والواقعة بين مناطق تزيد معدلات امطارها على (٢٠٠) ملم سنويا فهي اما مراعي جبلية أو اراضي تركت بورا أو اراضي شديدة الانحدار تتركز في سفوح وادي الاردن والاحواض المائية والمناطق الرعوية التي يصعب استصلاحها لذلك فان الحديث عن التوسع الافقي في الرقعة الزراعية محكوم بتوفر مياه الري والمشاريع الزراعية عالية الكلفة ويتركز اهتمام الوزارة حاليا على زيادة الانتاج من وحدة المساحة وهو ما نجحت بالتعاون مع القطاع الخاص والمزارعين في تحقيقه .

ان صغر حجم الحيازات الزراعية وتشتتها وشيوعها يحد بشكل كبير من امكانات الاستثمار الاقتصادي الامثل لهذه الحيازات حيث اصبح معدل حجم الحيازة الزراعية لا يزيد عن (٣٠) دونما في الاراضي المزروعة وكلنا يعرف ان هذا الحجم لا يزيد عن عشرة دونمات في الاراضي المرتفعة وهذه المساحة لا توفر عيشا معقولا للعائلة يمكنها من الحياة من جهة ومن تحمل مدخلات الانتاج الحديثة من جهة أخرى .

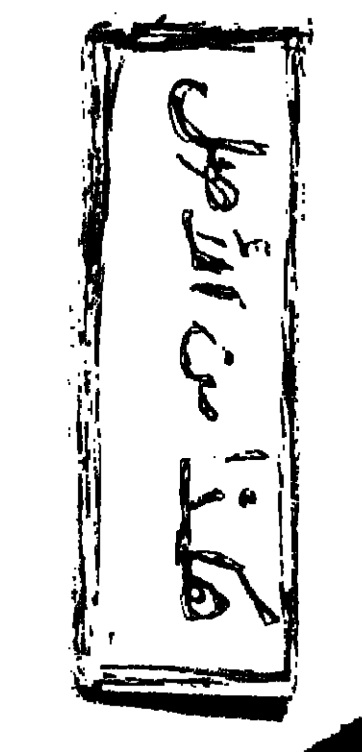
ب- أما بالنسبة للموارد المائية -

تعتبر مياه الري العامل الاكثر تحديدا للتنمية الزراعية في الأردن بسبب محدودية موارد المياه والطلب المتزايد على استعمالها في الغايات غير الزراعية ذات الاولوية كالشرب والصناعة ولقد بلغت كمية المياه المستعملة لكافة الاستعمالات في سنة ١٩٩١ حوالي (٨٥٠) مليون م^3 منها ٥١٠ مليون م^3 من المياه الجوفية و ٣٤٠ مليون م^3 من المياه السطحية استغل حوالي ٦١٠ مليون م^3 منها في الري بينما استعمل الباقي في الصناعة للاستعمالات المنزلية .

وعلى افتراض امكانية توفير ٦٩٠ مليون م^3 للزراعة في عام (٢٠٠٥) فان الحد الأعلى للمساحة المروية عندئذٍ سوف لا يتجاوز (٧٦٥) الف دونم .

وأما اذا ما اتيح للأردن الحصول على حصته التاريخية من مياه نهر الاردن فان ذلك سوف يمكنه من مضاعفة المساحة المروية لأغراض الزراعة كما أنه سوف يوفر مزيدا من المياه للاستعمالات الصناعية .

ولقد نتج عن محدودية المياه المتاحة في المملكة ما يلي :-



١- تجاوز الحدود الأمنية للضخ من المياه الجوفية مما سيؤدي الى استنزاف هذه المصادر وزيادة ملوحة مياهها كما هو الحال الآن في منطقة وادي الضليل وبعض المناطق الأخرى .

٢- تردى نوعية المياه بسبب التلوث والاضطرار الى خلط مياه الري بالمياه العادمة المنقاه لتعويض النقص الحاصل في مياه الري سنويا وخاصة خلط مياه الخربة السمراء مع مياه نهر الزرقاء لأستعمالها في ري الاراضي الزراعية في الاغوار .

٣- ارتفاع كلفة استخراج المياه الجوفية وانعكاس ذلك على كلفة الانتاج والدخول الصافية للمزارعين وخاصة في المناطق الزراعية المروية في المرتفعات والمناطق الصحراوية والاضطرار لاستعمال المياه غير المتجددة في المناطق الجنوبية الشرقية في المملكة لأغراض الري .

جـ- القوى العاملة الزراعية :

اشارت احصاءات عام ١٩٦١ الى أن عدد أفراد القوة العاملة في الزراعة يشكلون ٤٢٪ من مجموع القوى العاملة في الاردن ويبلغ عدد السكان الذين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة حوالي ٣٥٪ من مجموع السكان

وأخذت القوى العاملة في قطاع الزراعة تتناقص تدريجيا حتى اصبحت حوالي ٧٪ في التسعينات حيث بلغت في عام ١٩٩٢ ، ٤٤٥٠٠ عامل من مجموع القوى العاملة الكلية والبالغة (٦٠٠) الف عامل ويعود هذا التناقص الى توجه العامل الزراعي نحو العمل في القطاعات الاخرى والهجرة من الريف للاستقرار في المدن وتفتت الملكية الزراعية .

هذا دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين هو عرض للزراعة في وطننا ، الهدف منه هو اظهار بعض منجزاتكم ومنجزات بلدكم في هذا المجال ، وكنت اود ان ادعي ان وزارة الزراعة هي التي حققت هذه الإنجازات ولكنني لا استطيع ذلك حيث ان هذه الإنجازات كانت نتيجة عزم وطني رفدته جهود مؤسسات كثيرة ورفدته حقيقة تمويل كبير ابتدء ببناء وانشاء هياكل تنظيمية في وادي الأردن صرف عليها مئات الملايين وانتهت كما تعلمون باستغلال وبناء منشآت في المناطق الشفوية .

ولقد ارتأى المشرع الاردني ضرورة اجتزاء بعض صلاحيات وزارة الزراعة واستثمرها بمؤسسات وزارات ووحدات ادارية منها وزارة التموين وسلطة وادي الاردن وقبل ذلك كان قد استثمر بعض هذه الصلاحيات في وزارات ومؤسسات أخرى وأتوقف الآن دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين عند وزارة الزراعة لاصف لكم بعض مكوناتها وبعض نشاطاتها وان امكن بعض نشاطات المؤسسات التابعة لها .

اسست وزارة الزراعة عام ١٩٣٩ ولقد جرى تغييرات متعددة على قانونها الى أن تم تشريع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ والذي أوكل الى الوزارة الوظائف التالية :-

أ: التخطيط لتحقيق تنمية زراعية وطنية قابلة للاستمرار من خلال توفير المناخ الملائم للاستثمار في الزراعة الذي يمكن المنتج الزراعي من تحقيق دخل يضمن له حياة كريمة .

ب: التنظيم والرقابة لضمن الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية

جـ: توفير خدمات الارشاد الزراعي بما في ذلك التدريب وكذلك الخدمات الفنية الزراعية .

تستخدم الوزارة حاليا (٢٨٢١) موظفا وموظفة منهم (٥٧٣) مهندساً زراعيا و (٨٧) طبيبا بيطريا يعملون في أربعة عشر مديرية مركزية وتسعة عشر مديرية زراعية وموزعة على محافظات وألوية المملكة .

وللوزارة نشاطات اورد بعض منها :-

أولا : في مجال الثروة الحيوانية

تقوم الوزارة بالتعاون مع وزارات أخرى بتنظيم انتاج وتصدير واستيراد الحيوانات والدواجن ومدخلات انتاجها ومرافقها كما وتعمل على وضع المواصفات الفنية لمزارع الثروة الحيوانية ومراقبتها في حين تتابع تحسين السلالات المحلية من الاغنام والماعز من خلال المحطات التابعة لها .

وفي هذا المجال بلغ عدد الاغنام البيضاء في المملكة (٢ر٥) مليون رأس حسب التعداد الشامل لعام ١٩٩١ كما بلغ عدد الماعز مليون رأس منها (١٨٠) ألف رأس ماعز شامي أما عدد الابقار فقد بلغ (٥١) ألف رأس أبقار فريزيان (١٢) الف رأس أبقار بلدية تربى في حوالي (٦٣٠) مزرعة .

هذا وقد بلغ انتاج المملكة من اللحوم الحمراء عام ١٩٩٢ (١٦ر٨٥٠) طن فيما بلغ ما تستهلكه المملكة (٤١١٧٦) طن أي بنسبة اكتفاء ذاتي (٣٨٪) أما الحليب فقد بلغ الانتاج المحلي منه عام ١٩٩٢ (١٥٦) الف طن فيما بلغ الاستهلاك من الحليب ومشتقاته (٢٩٨) ألف طن وبمعدل اكتفاء ذاتي يبلغ (٥٢ر٤٪) .

أما في مجال الدواجن فقد بلغ في عام ١٩٩٢ عدد مزارع الدجاج اللاحم (٢٢١٠) مزرعة وبطاقة انتاجية (١٠٧) الف طن كما وبلغ عدد مزارع الدجاج البياض (٢٩٠) مزرعة وبطاقة انتاجية (٧٥٧) مليون بيضة وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الدجاج اللاحم (٨٩٪) ومن البيض (١١١٪) ويتم تصدير أكثر من (٧٠) مليون بيضه للمائدة و (٣٤) مليون بيضة تفريخ خلال عام ١٩٩٢ .

وأما بالنسبة للاعلاف فقد بلغ الانتاج المحلي من كافة المواد العلفية بما فيها النخالة (٢٣٤) ألف طن في حين بلغ الاستيراد من المواد العلفية (٨٩٥) ألف طن اضافة الى ما يقدر من انتاج المملكة من المراعي والذي يقدر ب (٣٨٤) ألف طن مكافيء .

وتولي الوزارة أهمية كبيرة لنوعية الاعلاف حيث تخضع كافة الاعلاف لفحص كيماوي يتم في مختبر تحليل الاعلاف لبيان محتوياتها من المواد الغذائية المختلفة ومطابقتها للمواصفات القياسية . وفحص جرثومي يتم في مختبرات البيطره ويكشف عن وجود الجراثيم الضارة في المواد العلفية أو سموم الفطريات .

اما في مجال الثروة الحرجية والمراعي الطبيعية

تبلغ مساحة الاراضي المسجلة في المملكة حراجا (١ر٣) مليون دونم يضاف اليها حوالي (٢٠٠) الف دونم من الاراضي الحرجية المستثناة من التسوية في المناطق الجنوبية



ومع ذلك فان المساحات المغطاة بالغابات تقل عن (١٪) من المساحة الكلية للمملكة وتتكون من (٤٠٠) ألف دونم من الحراج الطبيعي و(٣٥٤) ألف دونم من الحراج الاصطناعي قامت الوزارة بتحريجه منذ بداية الخمسينات وبالاضافة الى هذا فقد قامت الوزارة ومنذ عام ١٩٤٦ بأنشاء المحميات الرعوية والتي اثبتت التجارب أنه بالامكان زيادة الحمولة الرعوية في هذه المحميات من (٤ - ٦) أضعاف قدرتها قبل الحماية .

وتدير الوزارة حاليا (٢٠) محمية رعوية تزيد مساحتها عن (٦٠٠) الف دونم .

أما في مجال الخدمات البيطرية

تستخدم الوزارة (٧٨) طبيبا بيطريا يعمل منهم (٥٩) مباشرة في الميدان مع المزارعين ويوكل الى الدائرة بالاضافة الى الخدمات البيطرية الاعتيادية التحصين الوقائي لكافة الامراض الوبائية الموجودة في الاردن .

ومنها :

١. مرض الطاعون البقري : والذي تم استئصاله من الاردن نهائيا منذ عام ١٩٧٣ ومازال التحصين قائما سنويا لمنع دخول المرض من الخارج الى المملكة .

٢. الحمى الفحمية : لم يظهر هذا المرض منذ عام ١٩٩٢ نتيجة التحصين المستمر

٣. الاجهاض المُعدي (البروسيلا) وقد انخفضت نسبة الاصابة بين الانسان والحيوان حيث بلغت ٢ر٩٪ عام ١٩٩٢ مقارنة ب ٩٪ عام ١٩٨٩ .

٤. نفوق صغار المواليد حيث انخفضت نسبة التفوق من ٤٪ عام ١٩٩٠ الى ٣ر١٪ عام ١٩٩٢ .

وتقدم الوزارة خدمات التلقيح الاصطناعي للابقار من خلال مراكز التلقيح الاصطناعي المنتشرة في المملكة وعددها (١٢) مركزا مجهزة بالسيارات والمعدات اللازمة لذلك .

أما في مجال الانتاج النباتي

فقد استطاع القطاع الزراعي في الاردن ان يحقق على مدى العقود الماضية تطوراً نوعيا وكميا مميزا في مجال الانتاج النباتي على الرغم من محدودية موارده وامكاناته المتوفرة مما انعكس ايجابيا على الدخل القومي وزيادة الانتاج الزراعي والذي كانت اهم معالمه ما يلي :

أ. زراعة المحاصيل الحقلية رغم ان الاردن لم يستطع الوصول الى الاكتفاء الذاتي من الحبوب الا انه تمكن من مضاعفة الانتاج من نصف المساحة التي كانت تزرع بالحبوب سابقا على الرغم من تباين التاجية الدونم الواحد من هذه المحاصيل نتيجة لتذبذبات معدلات سقوط الامطار .

اي اننا ننتج الان ضعف ما كنا ننتجه من ضعف المساحة المتاحة للزراعة .

لقد بلغت مساحة الاراضي التي تزرع بالمحاصيل الحقلية في الخمسينات بين ٥ر٢ ، ٣ مليون دونم سنويا انخفضت الى اقل من مليوني دونم في التسعينات يزرع معظمها بالقمح يليه الشعير اما بقية المحاصيل وخاصة العدس والكرسنة فقد تراوحت مساحاتها بين ١٠٠ - ٢٠٠ الف دونم وتضاعف الانتاج من

(١٤١) الف طن من الحبوب عام ١٩٥٣ الى (٢٤١) الف طن عام ١٩٩٢ .

وبدأت الوزارة ببرنامج اكثار البذار المعتمدة بشكل منظم منذ عام ١٩٨٢ بالتعاون مع وكالة الانماء الالمانية بهدف انتاج بذار الاساس والبذار المعتمدة والمحافظة على البذار بنقاوة وراثية وتحليلية عاليتين ليغطي احتياجات المزارعين .

وتنتج الوزارة بذار الاصناف المعتمدة لكل محصول من المحاصيل الحقلية الرئيسية بعد الحصول على البذار المربى والمطور من المركز الوطني للبحوث الزراعية او من الجهات البحثية الاخرى صاحبة الصنف وفق خطة تنفيذية سنوية ومن خلال مراحل اكثارية للوصول الى البذار المعتمدة وتوزيعه بعد ذلك على المزارعين .

أما بالنسبة لزراعة الخضروات :

والتي لم تكن زراعة الخضروات معروفة بشكل كبير قبل بداية الخمسينات وازدادت اهميتها واتسعت في الستينات واستفاد المزارع الاردني من وادي الاردن الذي يعتبر اكبر بيت شتوي من نوعه في العالم مما اتاح الفرصة للمزارع لان يزرع في فصل الشتاء ما لا يتوفر للاقطار المجاورة .

واحتلت البندورة مركزا مرموقا تلاها الخيار ونظرا للانتاج الكبير في وحدة المساحة فقد اقبل المزارع على زراعتها بشكل يفيض عن حاجة السوق المحلي والتصدير في بعض السنين مما دفع بالحكومة الى فتح مصانع لتحويل البندورة الطازجة الى رب البندورة وتتكرر هذه المشكلة سنويا وخاصة في بعض المواسم مما يلقي على وزارة الزراعة اعباء اضافية لحل هذه المشكلة القائمة ، ويلاحظ ان الفائض في الانتاج يتركز في انواع الخضار عالية الانتاج مثل البندورة والخيار والكوسا والباذنجان لان نجاح المزارع في الحصول على انتاج عالي يدفعه للمغامرة بزراعتها على مساحات واسعة رغم انخفاض اسعارها مستفيدا من الدعم الحكومي في مواسم الاختناقات التسويقية وتحويلها الى مصانع رب البندورة .

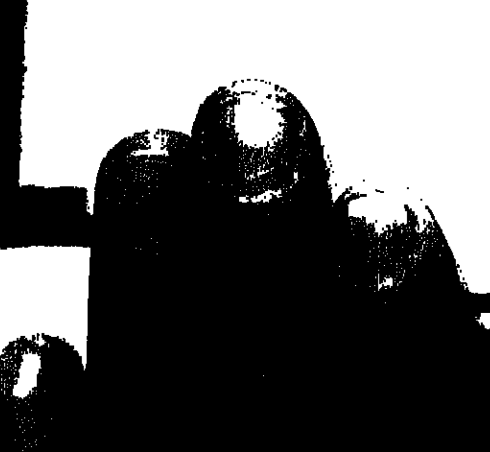
جـ. زراعة الاشجار المثمرة :

ازداد اقبال المزارعين على التوسع في زراعة الاشجار المثمرة نظرا لما تساهم به الفواكه من نصيب هام في الدخل فازدادت المساحة المزروعة بالاشجار المثمرة من (١٠٠) الف دونم في بداية الخمسينات الى اكثر من مليون دونم في التسعينات بانتاج يتراوح بين (٣٢٠ - ٣٦٠) الف طن من الفواكه .

وتزداد مساحة الاشجار المثمرة بحوالي (٢٠) الف دونم سنويا ، ويشكل الزيتون ٧٠٪ منها .

وقد وصل الاردن الى درجة الاكتفاء الذاتي في العديد من انواع الفواكه مثل العنب والموز والحمضيات ، وقارب على الاكتفاء الذاتي في انواع اخرى مثل التفاح والرمان والمشمش والزيتون ، ويصدر كميات كبيرة من الحمضيات كالبرتقال والليمون والمندلينا والكلمنتينا الى الدول العربية المجاورة .

وتراوحت الكميات المصدرة بين (٥٠ - ١٥٠) ألف طن حسب الاسواق المفتوحة امام الصادرات . ولم يعد الاردن يستورد الا كميات قليلة لا تتجاوز (١٦) الف طن



سنويا من الفواكه معظمها من التمور والكمثرى وبعض الفواكه الثانوية . الا ان الكميات المستوردة تتناقص سنويا

ويتم توفير الغراس المثمرة من خلال مشاتل الوزارة حيث تركز انتاجها على الزيتون النبالي والنبالي المحسن واصناف العنب المطعمة ذات الانتاج العالي والاصناف العالمية المعروفة والتي تجود في المناطق البيئية المختلفة من الاردن، وكذلك اصناف التفاحيات واللوزيات والحمضيات ويبلغ انتاج مشاتل الوزارة (٧٠٠ - ٩٠٠) الف شتلة سنويا من خلال (١١) مشتلا للأشجار المثمرة .

ومن سياسة هذه الوزارة ان تترك للقطاع الخاص انتاج كميات من الاشتال المثمرة على ان يكون تحت مراقبتها . وقد وصل الاردن الى الاكتفاء الذاتي في معظم انواع الاشتال المثمرة مثل الزيتون والحمضيات والعديد من الانواع الأخرى .

ولكن ما يزال هنالك حاجة لاستيراد بعض اشتال الفواكه مثل التفاحيات واللوزيات والانواع النادرة مثل الكاكي والجوز والنخيل والفستق الحلبي .

د. انتاج الازهار ونباتات الزينة :

لقد تطورت زراعة الازهار ونباتات الزينة في الاردن في السنوات الاخيرة بعد ان قامت الوزارة بمنع استيراد نباتات الزينة عام ١٩٨٦ حيث كان يستورد الاردن ما مقداره عشرة ملايين دينار من هذه الازهار وقد وصل الاردن الى الاكتفاء الذاتي من هذه النباتات واصبح في مقدورنا التصدير الى الدول العربية المجاورة والدول الاوروبية .

النشاط الاخير الذي اود ان اتوقف عنده من نشاطات وزارة الزراعة هو .

و. في مجال وقاية النبات :

ان جهود الوزارة في مجال وقاية النبات تتضح من خلال مراقبة تداول واستعمال وتخزين المبيدات الزراعية حيث تم استيراد وتصنيع المبيدات الزراعية بتنسيب من لجنة تسجيل المبيدات وهي لجنة موسعة تضم ممثلين من وزارتي الصحة والشؤون البلدية والقروية والبيئة والجامعة الاردنية بالاضافة لمختصين في الوزارة ويتم تسجيل المبيدات بتنسيب من هذه اللجنة وفقا لمواصفات عالمية معتمدة من منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ووكالات حماية البيئة ويبلغ عدد المبيدات المسجلة في الاردن (٤٠٤) مبيدا منها خمسون مبيدا تصنع محليا .

وقد قامت الوزارة منذ عام ١٩٨١ استعمال كافة المبيدات الهيدروكربونية المكلورة ذات الأثر المتبقي الطويل ومنها مبيد ال D.D.T ومشتقاته كما تم الغاء المبيدات شديدة السمية ومنها البراثيون (الفوليدول) بالاضافة الى المبيدات التي تصدر توصيات بالغائها من قبل منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ووكالات حماية البيئة والتي يمكن ان يؤدي استخدامها الى حدوث اورام سرطانية او تغييرات وراثية .

وفي مجال الاغذية فتقوم الوزارة بتحليل المواد الغذائية المستوردة كما تقوم بتحليل عينات عشوائية من الانتاج الزراعي المحلي للتأكد من خلوها من متبقيات المبيدات .

ويتم اتلاف البضاعة المستوردة او

اعادتها اذا كانت مخالفة للمواصفات المعتمدة ، وتولي الوزارة اهتماما كبيرا في الوقت الحالي لفترة الامان لكل مبيد هي الفترة بين رش المبيد وامكانية استهلاك المحصول بأمان حيث تعتبر فترة الامان احدى المعايير الاساسية لتسجيل المبيد والسماح بتداوله فالمبيدات ذات فترة الامان الطويلة لا يسمح بادخالها واستعمالها .

كما تقوم الوزارة بأعمال الحجر الزراعي لمراقبة وفحص المنتوجات الزراعية والنباتات والاجزاء النباتية الواردة والصادرة للتأكد من خلوها من الامراض والحشرات والافات غير الحشرية .

مثل النيماتود وفحوص الفيروس ويتم اتلاف كافة النباتات المصابة ولا يسمح بادخالها ولقد تم توفير مختبرات متخصصة للحجر الزراعي للقيام بهذه الفحوصات .

دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين

ارى ان الوقت يمتد بنا وانني قد اكون قد امتحنت صبركم ولكنني سوف أوجز فيما بقي من هذا البيان ولن اتعرض بتفصيل لكل ما هو موجود ولكنني سابقي هذه الوثيقة من وثائق مجلسكم الكريم ويمكن الرجوع اليها او الاستزادة لاي معلومة تطلبونها ان اردتم ذلك وفي هذا المجال فأنني سوف اتعرض فقط وبإيجاز كبير الى بعض المشاريع التي تظهر نشاطات الوزارة في المجالات الزراعية المختلفة .

فالبتوازي مع تطوير نهر الاردن قامت وزارة الزراعة وبتعاون مع مؤسسات دولية مختلفة بتبني مشاريع عدة اورد فيمايلي الأهم منها ونتائج الانجاز في كل منها .

أولا مشروع تطوير الاراضي المرتفعة ، والذي اثق ان معظمهم ملمون بتفاصيل عنه :

بدأ المشروع نشاطه في الاردن عام ١٩٦٤ بتمويل من برنامج الاغذية العالمي بلغ حوالي ٩٠ مليون دولار حتى نهاية المرحلة الخامسة (١٩٩٥) بينما تقتصر مساهمة الحكومة الاردنية على تغطية نفقات اجور العمال والموظفين وانتاج الغراس المثمرة والحرجية وتوفير وسائل النقل والاسلاك الشائكة .

وتأتي أهمية هذا المشروع من خلال الاهداف التي يعمل على تحقيقها لمنع انجراف التربة في المناطق الجبلية المنحدرة التي تعاني من الانجراف كما يهدف المشروع الى تحسين دخل المزارع الفقير ذي الملكية الصغيرة وقد انجز المشروع منذ بداية العمل فيه عام ١٩٦٤ وحتى نهاية عام ١٩٩٣ استصلاح وزراعة نصف مليون دونم من الاراضي الجبلية المنحدرة .

وتهدف المرحلة الخامسة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) من المشروع الى استصلاح وزراعة (١٥٠) الف دونم من هذه الاراضي .

ثانياً مشروع تطوير حوض الحماد الاردني

بدأت الوزارة عام ١٩٨٨ بتنفيذ هذا المشروع الممول من قبل الصندوق العربي بمبلغ ٦٥ر٥ مليون دينار اردني منها ٢ر٢ مليون دينارا مساهمة من حكومة المملكة في المشروع ومن المتوقع الانتهاء منه في مرحلته الحالية في نهاية هذا العام (١٩٩٤) .

وأهم معالم ونشاطات هذا المشروع هو

بناء السدود الترابية واقامة الحفائر وحفر الآبار الإرتوازية لتشجيع المواطنين الذين يعيشون في حوض الحماد والبالغ عددهم (٢٧) الف مواطن من العيش هناك بطريقة تمكنهم من الحياة الكريمة وتمكنهم بالاحتفاظ بأغنام تقدر اعدادها الآن (٣٢٠) الف رأس ، ويمكن ان تمكنا من تطوير ذلك الحوض ان يرتفع العدد الى اضعاف هذا العدد من الاغنام .

اما المشروع الاخر فهو : **مشروع تطوير حوض نهر الزرقاء**

ويهدف المشروع الممول بقروض من عدة صناديق عربية ودولية بمبلغ (٢٧) مليون دينار الى تطوير وتنمية الزراعة المطرية في منطقة الحوض السفلي لنهر الزرقاء ، وزيادة دخل المزارع وتطوير الغابات والمراعي . وتقليل حجم الترسبات المطروحة ببحيرة سد الملك طلال حفاظا على السعة التخزينية لهذا المنشأ الحيوي

ويقوم المشروع بتقديم عدد من الخدمات من خلال مكاتب وحدات ادارة مساقط المياه الموزعة في مناطق المشروع لحوالي (   ) قرية وتجمع سكاني بتعداد يقدر بنحو (٢٠٠) الف نسمة تضمها منطقة المشروع موزعة ضمن خمس محافظات هي العاصمة ، البلقاء و اربد ، المفرق والزرقاء .

اما المشروع الآخر والذي هو من الاهمية بمكان فهو :

مشروع مسح التربة وتصنيف الاراضي.

والذي يهدف الى حصر المعلومات المتعلقة بالموارد الزراعية وتخزينها ومعالجتها بالحاسوب لتخدم اغراض التنمية الزراعية والتخطيط الامثل لاستعمالات الاراضي والتي بدونها لن يتكمن متخذوا القرار او مخطط او جهة رسمية ان تقرر بعدل وامانة وبدقة سياسة زراعية واضحة فالهدف الاهم لهذا المشروع هو تحديد استعمالات الاراضي والتي نفتقر لها في مجال تنظيم المدن والتخطيط في داخل المدن وخارجها ، ونفتقر ايضاً للمعلومات اللازمة فيه عند تجديد انواع المزروعات التي يمكن ان نستعملها في الاراضي المختلفة .

اما المشروع الاخر فهو : **مشروع تنويع مصادر الدخل .**

ويهدف المشروع الى تحسين مستويات المعيشة للاسر الريفية الفقيرة وخاصة الاسر التي تعيلها النساء عن طريق تقديم قروض زراعية لتلك الاسر لشراء واكثر الماعز الشامي واغنام العواسي المحسنة وزراعة الاشجار المثمرة وتشجيع انتاج الاعلاف وتطوير الزراعة المحلية وتطوير مستوى التصنيع الغذائي .

وتقدر كلفة هذا المشروع بحوالي (١٩٫٦٧) مليون دولار ما يعادل (١٣٫٧٦) مليون دينار أردني مقدمة من قبل :

١- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٢- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

٣- خزينة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

والمشروع الاخير دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين هو :

مشروع المشرق لزيادة انتاج الشعير والاعلاف والاغنام .

هو مشروع اقليمي يموله برنامج الامم المتحدة الانمائي ينفذ في دول ثلاث هي الاردن وسوريا والعراق ويهدف لزيادة انتاج الشعير والاعلاف وتحسين انتاج الاغنام من الحليب واللحم ويركز المشروع نشاطه على نقل التقنيات المتوفرة الى المزارعين والمربين وذلك باجراء التجارب والمشاهدات الارشادية في حقول المزارعين ، بين (٢٠٠ - ٣٥٠) ملم.

كما يتضمن هذا المشروع تدريب كوادر اردنية من الباحثين والمرشدين الزراعيين في المجالات الفنية المختلفة واساليب نقل التكنولوجيا .

دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين :

تبقى لي الآن التوقف عند بعض المؤسسات التابعة او المتبعة بوزارة الزراعة ، واجد من العدل انني ان بدأت في تلاوة ما يخص هذه المؤسسات في هذا البيان فأن الوقت سوف يطول وسأكون بحق قد امتحنت صبركم ولذا فأنني سوف اذكر هذه المؤسسات والتي تعرفونها جميعكم والتي ان اردتم المزيد من المعلومات عنها فأنها متوفرة وستكون بتصرف الامانة العامة .

المؤسسات ياسيدي هي :-

مؤسسة الاقراض الزراعي ، مؤسسة التسويق الزراعي ، المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا ، المنظمة التعاونية الاردنية ، وأخيرا وليس اخيرا اتحاد المزارعين في وادي الاردن ومنها ايضاً الشركة الاردنية للتسويق .

وتصنيع المنتجات والتي كان المراد عند انشائها ان تكون ذراعاً من اذرعة الحكومة عند التعامل مع المزارعين ، وكل من هذه شأن قائم بذاته يتطلب بحثه وقتاً طويلاً وتفرغاً ارى انه يمكن تأجيله ان رأيتم لوقت آخر .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

كنت سأكون أسعد من هم تحت هذه القبة لو تمكنت ان اختتم حديثي هذا هنا ... وان اقول لكم الان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته واترككم مقتنعين - وقانعين - أن سماءنا مقمرة ... وان ربوعنا خضراء ولا ينقصنا في القطاع الزراعي من شيء ... ولكني ان فعلت هذا فلن اكون حافظا لقسم الذي قسمته على ان اقوم بواجبي بأمانة ولن اكون وفيا لزملائي في مجلس الوزارء اللذين اتشرف بمشاركتهم حمل الامانة ... ولن اكون صادقا مع مجلسكم الكريم هذا .

اقول هذا ايها الاخوة وهاجسي وهاجس هذه الحكومة هو نداءات قائد الوطن المتكررة بأن نحافظ على ارضنا نظيفة معطاءة بعد ان غزوناها ببيوتنا ...واسكاناتنا ... واسأنا لها بفضلاتنا ونفاياتنا ... اقول هذا وهاجسي وهاجس هذه الحكومة هو صرخة الحسين التي اطلقها منذ ايام من اننا حتى لو لم نشتط في استعمالاتنا للمياه كما نفعل الان ... فان عام ٢٠٠٥ سيكون هو العام الذي يمكن ان يحتاج فيه الاردني ماء . ولا يجده بسهولة .

اقول هذا وهاجسي هو توجه الحكومة الجاد نحو منع الهدر في مواردنا وحجب

نشهده في وجوه بعض اعضاء مجلسكم الكريم هذا ممن يمثلون دوائر انتخابية غالبية سكانها من المزارعين حيثما يرافقون ناخبيهم لمقابلة مسؤول ... او حينما يقابلون مسؤولا بخصوص مشاكل مواطنيهم .

اقول هذا وهاجسنا هو خيبة الأمل التي ترتسم على وجوه مزارعينا حينما يلفون بان عائدات محصولاتهم لم تكف لمواجهة مصاريف نقلها وتسويقها ... دع عنك انتاجها وجمعها .

اقول هذا وهاجسنا هو اللوعة الحقيقية التي المسها من فلاحنا البسيط ... والذي عايش ارضنا ومتطلباتنا لمئات السنين ... وهو يرى نفسه الان مبعدا ... مغربا عن هذه الارض لتفتت ملكيتها ... ولهجوم الابنية والمنشآت عليها .

اقول هذا وهاجسنا هو معاناة مواطنينا اللذين يجاورون محطات مخلفاتنا ونفاياتنا الصلبة والسائلة .

اقول هذا وهاجسنا هو تحسب حماة البيئة والمدافعين عنها للأثار الدائمة التي يمكن ان نتركها في ارضنا نتيجة لاستعمال المخصبات والمبيدات الزراعية الكيماوية .

اقول هذا وهاجسنا هو عذاب سكان الاغوار في الفصول الدافئة والحامية من هجمات الذباب الذي يتكاثر على المدخلات الزراعية من زبل طبيعي وفضلات .

اقول هذا وهاجسنا هو العبثية التي يشعر بها راعي قطيع اغنام او ماعز تنفق غنمه لأنها أكلت منتجات بلاستيكية لم يراعي من استعملها في حقله عن تركها لتصبح اذى ولعنة للاخرين .

دولة الرئيس

حضرات النواب

ان هذه الهواجس ... هي هواجس هذه الحكومة ومحط اهتمامها ... واننا نرى فيها ... جميعا بعضا من مظاهر الهدر والاذى للعملية الزراعية ... ويسعدني ان اؤكد هنا ان الحكومة غير راضية عنه ... ولا هي قابلة بزراعة الهدر والأذى وانها عازمة على اجتثاثها بجميع صيغها واشكالها .

وفي الختام فانه يسعدني ان اعلن امامكم عن قناعة الحكومة بتبني استراتيجية وطنية في حقل الزراعة حيث ستقوم الحكومة بطرح هذه الاستراتيجية بتفاصيلها لمزيد من البحث والنقاش ... تقوم بعد ذلك بالدعوة لمؤتمر وطني يشارك فيه ممثلون عن المزارعين وخبراء الزراعة واساتذة الجامعات والمهتمين بهذا القطاع بحيث يتم تبني ما يجري اقراره في هذا المؤتمر ليصبح هديا لنشاطنا الزراعي ومعيارا لتصرفاتنا نحو ارضنا ... ومائنا ... وبيئتنا .

واورد فيما يلي هيكلا عاما مبدئيا للاستراتيجية المقترحة .

وانني سعيد ان اوجز لمجلسكم الكريم هذا بعض معالم السياسة الزراعية التي ترى الحكومة انه يتوجب علينا التوجه نحوه .

ترى الحكومة ان الاهداف الرئيسية لهذه السياسة وهذه الاستراتيجية يجب ان تتركز فيما يلي :-

اولاً :- الاهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية .

١- تحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى حياتهم وظروفهم المعيشية .

٢- زيادة الاعتماد على الذات وطنيا في توفير الغذاء .

٣- تنمية الموارد الزراعية المتاحة من ارض وماء وبشر وحمايتها واستغلالها الاستغلال الامثل لتعظيم الفائدة منها وبما يضمن استمراريتها .

٤- اعتماد مبدأ الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الزراعية .

٥- تحقيق أكبر قدر من التكامل في الانتاج الزراعي مع الدول العربية وخاصة المجاورة منها للأردن .

ثانيا : أسس تحقيق الاهداف الرئيسة للسياسة الزراعية .

١- توفير المناخ المناسب لعمل اليات السوق ومراقبتها وتصحيحها .

٢- دعم وتشجيع القطاع الخاص للقيام بالدور الرئيسي في عملية التنمية الزراعية .

٣- حصر دور الدولة برسم السياسات الزراعية ومتابعة تنفيذها وتوفير البنية التحتية اللازمة من تخطيط ، وتنظيم ، رقابة ، بحث ، ارشاد وادارة مصادر) .

٤- ضمان مشاركة شعبية فعالية في عملية التنمية الزراعية وفي اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي .

ثالثا : اما الاجراءات التي تراه الحكومة في سبيل تنفيذ هذه الاستراتيجية فأوجزها بما يلي :-

- في مجال التطوير المؤسسي :-

١- اعادة النظر في البنية الهيكلية والتنظيمية للقطاع الزراعي بما يكفل الحد من التداخل والتضارب في الصلاحيات وتقديم الخدمات للمواطنين بأقل ما يمكن من الروتين .

٢- تدريب وتأهيل العاملين في مؤسسات القطاع الزراعي لرفع سويتهم وزيادة انتاجيتهم .

٣- دعم تنظيمات المزارعين وزيادة مساهمتهم في صنع القرار .

أما السياسات الزراعية للقطاعات الفرعية أوجز منها مايلي :-

اولاً : الزراعة المروية

أ- الاستفادة المثلى من المصادر المائية المتاحة والتي توجب :-

١- تطوير بنى مناسبة لتخزين المياه داخل المزرعة وخارجها .

٢- تحويل نظام نقل المياه وتوزيعها من الانظمة المكشوفة الى الانظمة المغلقة .

٣- احلال نظام الري بالتنقيط محل انظمة الري التقليدية .

٤- ان يقوم المزارعون بتغطية نفقات الادارة والتشغيل للمياه المقدمة من الحكومة وذلك باتباع الاجراءات التالية :-

١- رفع مستوى الكفاءة الادارية للقوى البشرية العاملة في مجال المياه .

٢- الحد من التضارب والتداخل في الصلاحيات بين المؤسسات العاملة بادارة المياه

٣- تعزيز الطاقة الوطنية في مجال انتاج المعلومات وجمعها ونشرها .

٤- توعية المواطنين في مجال الاستعمال الكفوء للمياه والمحافظة عليها .

٥- اعفاء مدخلات الانتاج اللازمة لتصنيع اجهزة ومعدات توفير استعمالات المياه من الرسوم الجمركية رسوم الاستيراد .

ب- التأكد من الكفاءة القصوى لاستعمالات المياه في الري (زيادة العائد على المتر المكعب)

١- ضمان توفير مياه الري للمحاصيل عالية المردود في فصل الشتاء .

٢- استخدام التقنيات التي تحافظ على خصوبة التربة .

٣- حماية التربة والمياه من التلوث .

جـ- تحسين نوعية وكمية المياه المعالجة والمحافظة على المياه الجوفية ، فان ذلك يتطلب مايلي :-

١- تنفيذ التعليمات الخاصة بمراقبة الضخ والتغذية للاحواض المائية والابار الجوفية

٢- المحافظة على مواقع تجمع المياه لضمان ديمومة تغذية الاحواض المائية .

٣- مراقبة وتقييم نوعية التربة المروية وكذلك المياه السطحية والجوفية والمعالجة وتنفيذ برامج عمل بغية ايقاف اي تدهور في نوعيتها والتخلص من الملوثات .

٤- تقييم الاثار البيئية للمشاريع وبرامج التنمية التي تؤثر على مصادر المياه الوطنية .

د- تأمين الاستثمارات في الزراعة المروية والتي تتطلب اجراء مايلي :-

١- تحسين مستوى الخدمات المعلوماتية المقدمة للمزارعين عن الاسعار والاسواق .

٢- تنظيم وموازنة العرض والطلب على السلع الزراعية ما أمكن وبالتالي تخفيض خسائر المزارعين الناجمة عن تذبذب أسعار السوق .

٣- تشجيع منظمات المزارعين والمصدرين على اخذ زمام المبادرة في مجال تحسين تسويق الانتاج الاردني وذلك بتبني انظمة التدريج والتغليف والتعبئة .

٤- تطوير المعلومات الفنية لدى المزارعين في مجالات عمليات الانتاج المختلفة مثل استعمال المبيدات ومكافحة الآفات وعمليات بعد الحصاد .

٥- توفير الدعم المادي والمؤسسي الهادف الى زيادة القدرة على المنافسة في الاسواق المحلية واسواق التصدير .

ثانيا : الزراعة البعلية (المطرية)

ان الحكومة ترى اتخاذ الاجراءات التالية :-

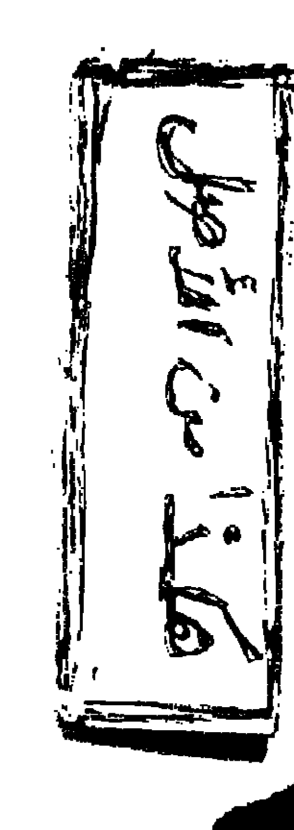
أ- زيادة انتاجية الارض والمياه والتي يجب ان تتمثل بما يلي :-

١- تكثيف اعمال البحث والارشاد الزراعي .

٢- الاستفادة ما أمكن من المياه المعالجة في عمليات الري التكميلي بعد التأكد من صلاحيتها لذلك صحيا وبيئيا .

٣- ربط اسعار الحبوب بالاسعار العالمية في حال ارتفاع هذه الاسعار عن اسعار الدعم.

٤- تشجيع انتاج وزراعة اشجار الفاكهة .



ب- تحسين ادارة الموارد الطبيعية .

ان الاستراتيجية تشتمل على ما يلي :-

١- ايقاف التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية .

٢- تجميع الحيازات الزراعية الصغيرة وحل مشكلة الشيوع .

٣- تشجيع أعمال حفظ التربة والحصاد المائي .

جـ- تطوير المؤسسات الزراعية :-

ان الاستراتيجية ترى ما يلي :-

١- تنشيط وتفعيل دور المجلس الزراعي ورفده بالكفاءات القادرة على اعداد الدراسات.

٢- تكوين الاتحادات الزراعية النوعية والعامة .

٣- اجراء تعداد زراعي عام بشكل منتظم .

ثالثا : المناطق قليلة الامطار (السهول والبادية)

ان متطلبات الاستراتيجية ما يلي :-

أ- أعادة النظر في حيازة الاراضي واستعمالاتها :-

والتي تتطلب ما يلي :-

١- تطوير وتبني نظام (الحمى)

٢- عدم زراعة الشعير في الاراضي الحدية (الهامشية).

٣- التمييز بين احترام حقوق الملكية التقليدية ومتطلبات حماية التربة والبيئة .

ب- تفعيل ادارة تنمية المراعي وتوكيد دورها .

جـ- حماية وتنمية المراعي مما يؤدي الى زيادة الحمولة الرعوية فيها .

د- مكافحة التصحر .

هـ- تنظيم حركة عبور ونقل الماشية عبر الحدود .

و- اعداد برامج دراسية للغابات والمراعي والموارد الطبيعية في الجامعات الاردنية .

رابعا : الثروة الحيوانية

ان الاستراتيجية ترى ما يلي :-

أ- توجيه الدعم لهذا القطاع ليكون كفاءة بدلا من تركيزه على دعم الاعلاف فقط

ب- استغلال المراعي المدامة بشكل اكثر كفاءة .

جـ- تكثيف اعمال البحث والارشاد وتدريب المزارعين .

د- تحسين نوعية الخدمات البيطرية .

خامسا : الغابات

وترى الاستراتيجية ما يلي لهذا الموضوع :-

أ- زيادة الاراضي المغطاة بالاشجار الحرجية .

ب- تحسين ادارة وادامة الغابات .

جـ- تعزيز الكفاءات والقدرات المؤسسية

في مجال التحريج والغابات .

د- تحفيز القطاع الخاص على القيام باعمال التحريج .

هذا مع العلم ان الحكومة ماضية في جهودها الدائبة لتوكيد دور اتحاد المزارعين والمنظمات التعاونية وتسليمها لواء الريادة في مجال متطلبات الزراعة الناجحة ولن تبخل عليهم بالدعم اللازم لتمكينهم من القيام بمهمتهم هذه بما في ذلك الدعم المؤسسي وتخويلهم ادارة بعض المنشآت التي ستساعدهم والقطاع الزراعي في هذا المجال .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً معالي الوزير السيد محمود الهويمل .

السيد محمود الهويمل :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس

لأهمية هذا القطاع وحيويته ولما يعترضه من عثرات على مر السنين فأنه يستحق من هذا المجلس الكريم ان يأخذ الموضوع بجدية تامة وان يتم مناقشة الوضع الزراعي من قبل المجلس ووضع الحلول للمشاكل التي تواجه هذا القطاع سنة بعد سنة .

خاصة وان هذا القطاع يواجه مشاكل الآن لا تحتمل التأجيل وعليه فأنني ارى أنه من العدل ان نضمد جراح المزارعين لا ان نتركها تنزف حتى يموت ، فالمزارع بلده وعرقه وانتمائه للارض يطعم [illegible] الاردني من اجود اصناف الخضروات .

وانني سيدي الرئيس ارى ان تستأنس اللجنة الزراعية بكلمات السادة النواب وبيان الحكومة وان تدعو بعض المزارعين وبعض الفئات التي لها علاقة بهذا القطاع ووضع النقاط على الحروف وبعد ذلك يتبنى هذا المجلس الكريم توصيات اللجنة والزام الحكومة بها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد علي الشطي .

السيد علي الشطي : شكراً دولة الرئيس الزملاء النواب الكرام لقد قدمنا الى هذه الجلسة وقدمنا طلب المناقشة للاستماع الى البيان الحكومي عن السياسة الزراعية للحكومة ، وقدم معنا الاخوة المزارعين ليسمعوا حلاً مناسباً لمشاكل المزارعين وبالذات مشكلة التسويق الزراعي الذي يعاني منها المزارعين في هذه الايام .

لقد تحدث معالي وزير الزراعة عن منجزات تاريخية تم تقديمها عبر السنين الماضية من خلال رقعة المساحات المزروعة وزيادة كمية الانتاج و زيادة عدد المشاريع الزراعية وزيادة عدد المؤسسات الزراعية والاستراتيجية الزراعية التي تتبناها وزارة الزراعة والتي يعرفها الجميع والتي لم تعمل مجتمعه على حل اي من المشاكل التي يعاني منها المزارعون ، لقد كان للمزارعين الدور الأكبر في زيادة كمية الانتاج من خلال تطوير عمليات الانتاج بمساهماتهم الفردية ولكن للأسف الشديد عجزت الحكومة عجزاً كاملاً عن التعامل مع هذا الانتاج الوفير ولم تتوفر لديها القدرة الكافية على تصريف هذا الانتاج .

ونحن الآن نعاني من مشكلة زراعية كبيرة وهي مشكلة الاختناقات التسويقية وكنا نتمنى ان نسمع من معالي وزير الزراعة حلاً سريعاً لهذه المشكلة بالذات حتى يتم انقاذ ما يمكن انقاذه ، ولكن للأسف الشديد لم نسمع من معاليه ما يدل على ان الحكومة جادة في حل هذه المشكلة المتستعصية وغيرها من المشاكل الاخرى .

لذلك فأنني اقترح على المجلس الكريم تحديد موعد لمناقشة بيان معالي وزير الزراعة من قبل السادة النواب ومن ثم رفع تقرير ومطالعات السادة النواب الى اللجنة الزراعة لتقوم هذه اللجنة بدراسة هذه المطالعات جميعها ، وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد علي ابو الراغب .

السيد علي ابو الراغب : شكراً دولة الرئيس .

نشكر معالي الوزير على بيان الحكومة حول سياستها الزراعية وشعرنا بأن هنالك الكثير من الهواجس لدى الحكومة حول الوضع الزراعي في الاردن ، ونظراً لطبيعة هذا الموضوع الهامة وتشعبه في مجالات كثيرة اعتقد انه من المناسب ان نحول بيان الحكومة الى اللجنة الزراعية الآن ، ومن ثم تقوم اللجنة الزراعية في مناقشة هذا البيان مع الحكومة وتستدعي الخبراء والمعنين حتى تستكمل الوضع التفصيلي لهذا الموضوع الهام وتأخذ بآراء النواب المعنين بهذا القطاع الهام ومن ثم تناقش تحت القبة بيان اللجنة الزراعية ونرفع توصيات تلزم الحكومة بتوجهاتها وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، قبل ان نستمر اذا سمحتوا لي نحن لسنا بمناقشة بيان الحكومة الآن ، امامنا خياران وارجو من السادة النواب ان يركزوا على هذا الامر عند مداخلاتهم ، اما ان نحدد موعداً لمناقشة بيان الحكومة يحدد الموعد في وقت لاحق او يقرر المجلس احالة هذا الامر منذ الآن الى اللجنة الزراعية ارى امامي اكثر من عشرة او (١٢) زميل يريدون ان يتحدثوا .

معالي الوزير استغرق خطابه ساعة وربع، واذا اردنا ايضاً ان نأخذ الوقت الوفير لامور متكررة يكررها النواب نكون قد اهدرنا الوقت وامامنا جدول اعمال حافز لذلك سوف اعطي الكلام لبعض الزملاء فقط وارجو ان تسامحوني بهذا الامر لبعض الزملاء عدد قليل ثم نصوت هل نحدد نوع المناقشة في وقت لاحق او نحيل الموضوع برمته الى اللجنة الزراعية الدكتور عبد المجيد العزام .

الدكتور عبد المجيد العزام : نظراً لأهمية هذا الموضوع ونتيجة ان ما اعطي في محاضرة معالي وزير الزراعة من ارقام قد ارسلت جوانب هامة من الموضوع فأنني اقترح ان تحول الى اللجنة الزراعية لمناقشتها وبحث البيان وبعد ذلك تناقش توصيات اللجنة الزراعية في المجلس . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نقطة نظام الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

بما انه ورد في جدول الاعمال مناقشة بيان الحكومة ايضاً للمواد التموينية فاختصاراً وتوفيراً للوقت على المجلس الكريم ، اقترح تخصيص لجنة لكلا البيانين

دولة رئيس المجلس : يا اخوان هناك اقتراح من عدد من الزملاء بتحويل هذا الامر يعني بيان معالي الوزير الى اللجنة الزراعية لمناقشته على ان تقوم اللجنة الزراعية بوضع تقرير متكامل وتوصيات يناقشها المجلس فيما بعد ويتبناها من يوافق على هذا الاقتراح ؟

اغلبية كبيرة ، اذاً يحول الى اللجنة الزراعية لكي تقوم بواجبها حسب الوصف الذي ذكرته شكراً لكم . السيد سعد السرور .

السيد سعد هايل السرور : مع احترامي وتقديري لرأي المجلس الكريم ولرأي اكثريته ، ونحن نقف منصاعين لهذه الاكثرية لكنني اعتقد ان هذا الاجراء مخالف للنظام الداخلي ولآلية النقاشات السياسات العامة .

الحقيقة المناقشة العامة تستدعي ان تدلي الحكومة ببيانها ثم يتولى اعضاء المجلس الذين يرغبون ان يقدموا اي من ادائهم بمناقشة عامة في داخل المجلس ان كان هناك سبب لأحالة القضية لأحدى اللجان بعد هذه المناقشة تتم احالتها لاحدى اللجان .

دولة الرئيس المزارعين جميعهم ينتظرون ما سيصدر عن هذه المناقشة ، هناك قضايا حالياً الحقيقة ملحة تستدعي ان يسمع فيها اعضاء مجلس النواب .

انا لا اتصور ان تكون مناقشة بأتجاه واحد بمعنى ان تسمع وجهة نظر واحدة وهي وجهة نظر الحكومة ، ولا تسمع وجهة النظر الاخرى التي ستصدر عن النواب الذين يمثلون وجهة نظر المزارعين كيف يمكن ان تتم المناقشة في اي لجنة من اللجان وهي قد سمعت جهة واحدة فقط التي هي راي الحكومة ، لا اعتقد ان هذا منسجم مع النظام الداخلي ، وان ما تم يخالف النظام الداخلي .

ويخالف آليات المناقشات العامة وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الجانب الآخر هو هذا المجلس واللجنة الزراعية ، لن يكون هناك رأي الحكومة فقط ولكن اللجنة الزراعية تمثل المجلس بأكمله ، السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : اعتقد انه لمصلحة المزارعين ان يحال هذا الموضوع الى اللجنة الزراعية لانه لنظامنا الداخلي سيدي الرئيس لا تقود المناقشة العامة الى قرارات وانما تبادل الرأي والخبرة بين الحكومة وبين النواب ، في حين ان مصلحة المزارعين انه يصدر عن هذا المجلس قرارت وحتى تصدر توصية بأجراءات تخدم المزارعين لا بد ان تمر على اللجان لأن قرارات اللجان تخضع للتصويت في هذا المجلس اما المناقشة وحدها فكما تمت في مناقشات غيرها بمجرد ان تنتهي المناقشة كفى الله المؤمنين القتال وكل واحد يروّح في حين ان القضية الزراعية قضية تستحق ان تصدر بها قرارات واضحة ، ولذلك فأننا نتوجه الى اللجنة الزراعية ان تكون سريعة في عملها لنصل الى توصيات محددة ، والنظام الداخلي لا يمنع ذلك .

دولة رئيس المجلس : اضافة الى ذلك نرجو من اللجنة الزراعية ان تفسح المجال للزملاء النواب بابداء ارائهم داخل اللجنة كما

يرغبون .

البند الذي يليه ، نقطة نظام اخ مفلح .

السيد مفلح الرحيمي : شكراً ، دولة الرئيس انا احد الاعضاء الموقعين على طلب المناقشة ، وسجل اسمي بالدور ولم يعطني الدور اولاً .

ثانياً :– ان مزارعين ...

دولة رئيس المجلس : هذه نقطة نظام اخ مفلح ؟

السيد مفلح الرحيمي : نعم نقطة نظام انا موقع على الطلب بالمناقشة ولم يعطي لي الدور .

دولة رئيس المجلس : هو كل من وقع لازم يعطى الدور .

السيد مفلح الرحيمي : انا مسجل اسمي وأعطي الدور لغيري من لم يوقعوا على هذا الطلب ، مزارعين المملكة يئنون تحت طائلة المديونية ومزارعين المملكة هجروا مزارعهم واللجنة الزراعية لجنة فرعية ، وأنا احد اعضائها واتشرف ان اكون عضواً فيها .

المواطنون يرغبون ان يسمعوا مناقشة اوضاعهم الزراعية تحت هذه القبة وكان هناك حماس لقضايا اخرى .

دولة رئيس المجلس : اخ مفلح انتهينا وصوت المجلس بأكثرية واضحة رأيتها امامك . يعني لم نخترع التصويت التصويت جرى امامك وهذا قرار مجلس لذلك ننتقل الى البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤) الاستماع الى بيان الحكومة حول السياسة التموينية بناءً على طلب المناقشة رقم (٤) المقدم من (٣١) نائبا ومناقشته .

دولة رئيس المجلس : رجاءً الهدوء ، يا اخوان ارجو الالتزام بالنظام .

السيد عبد الكريم الدغمي : يجب اخلاء الشرفات لانهم يسبوا على النواب والحكومة ، هذا كلام لا يجوز .

دولة رئيس المجلس : ارجو اخلاء الشرفات ، اخ عبد الكريم رجاءً هذا على الشرفات يا اخي .

السيد عبد الرؤوف الروابده : نحن لا ننسى ان المواطنون اخواننا واحبابنا ونحبهم ونحترمهم ونهتم بقضاياهم ، ولكن من يريد ان يتطاول ، على الشرطة ان نعرف اسمه وان تتحمل الحكومة مسؤوليتها في ايصاله الى القضاء العادل .

وعلى دولة الرئيس ان يحول بين أي واحد منهم تلفظ بلفظ نابي بأن يعود الى هذا المجلس .

دولة رئيس المجلس : طيب ، الدكتور مصطفى .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً دولة الرئيس .

ان الذين تحدثوا من شرفات المجلس هم مواطنون لهم الحق ان يتكلموا وهم مزارعين وهذه اصوات عالية وهذا كلام غير دقيق وهذه اثارة غير صحيحة هذا رفع صوت عالي .

لقد احتجوا على هذه السياسات التي كانت مطروحة امام الدولة ، ترفعوا اصواتكم

بغير حق هؤلاء مزارعين تحدثوا عن مشاكلهم ، ولكن هذه قضايا ذاتية ، لقد تحدثوا عن قضاياهم وهذا حقهم ولم تنتهي الدنيا عندما تحدثوا .

دولة رئيس المجلس : دكتور مصطفى رجائي ، ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة .

« رفعت الجلسة لصلاة الظهر »

– ثم استأنفت الجلسة –

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

استأنف الجلسة ، معالي وزير التموين تفضل لالقاء بيانك .

معالي وزير التموين :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

يسعدني أن أشكر مجلسكم الكريم الذي أتاح لي هذه الفرصة لبيان السياسة التموينية للحكومة ، لاجلاء الحقيقة والعمل معاً لخدمة الوطن والمواطن في ظل قائد المسيرة جلالة الملك الحسين المعظم .

لم يكن انشاء وزارة التموين عام ١٩٧٤ الا استجابة واعية من القيادة الأردنية الحكيمة لتأمين المواد الغذائية الاساسية ، والمواد التموينية الضرورية بصورة منتظمة وبأسعار مستقرة .

وذلك للمحافظة على مستوى المعيشة للمواطنين ، خاصة ذوي الدخل المحدود ، فضلا عن تأمين مخزون احتياطي استراتيجي من هذه المواد لمواجهة أي احتمالات أو ظروف طارئة ، بعد أن كان الاردن قد تعرض في السنوات السابقة لانشاء الوزارة الى تقلبات حادة في اسعار المواد الغذائية الاساسية واختفائها أحيانا .

واستطاعت هذه الوزارة ان تبني منشآت حديثة للتخزين مكنتها من تجاوز المشاكل والظروف الطارئة التي احاطت بالاردن ، ومن هذا الواقع وفي مثل هذه الظروف الصعبة التي نمر بها فان الحكومة ماضية في دعم هذه الوزارة وتحقيق اهدافها ووضع السياسات اللازمة لها ، لتوفير الامن الغذائي للمواطن ، وتنفيذا لاحكام قانون التموين فان سياسة الحكومة في هذا المجال تقوم على تحقيق عدة اهداف رئيسية اهمها مايلي :-

توفير المواد الغذائية الاساسية التي يعتمدها مجلس الوزراء ويحدد أسعارها ، وتقديمها للمواطن بأسعار مستقرة للمحافظة على مستوى معيشته ، خاصة من ذوي الدخل المحدود .

وقد حدد مجلس الوزراء هذه المواد باربع مواد هي الخبز ، والسكر ، والارز ، والحليب المجفف .

وبذلت الحكومات المتعاقبة جهوداً للمحافظة على استقرار أسعار هذه السلع الاساسية ، ولم يكن عبئها المالي كبيراً من اجل تثبيت أسعار السلع حتى عام ١٩٨٩ ، بسبب استقرار الاسعار النسبي وثبات سعر الصرف ، الا أن تثبيت أسعار هذه المواد في ظل التغيرات الكبيرة التي طرأت على سعر صرف الدينار الاردني قد أدى الى ارتفاع كبير في حجم

الدعم الذي تتحمله الحكومة .

حيث ارتفع هذا الدعم من (١٧) مليون دينار عام ١٩٨٩ الى ما يقارب من (٩٠) مليون دينار عام ١٩٨٣ شاملا دعم المواد العلفية ، كما بلغ مجموع الدعم خلال الفترة من عام ١٩٨٩ – ١٩٩٣ ما يزيد على (٣٥٠) مليون دينار ، شكل دعم الخبز الجزء الاكبر منه ، اذ بلغ في المتوسط أكثر من (٤٠) مليون دينار سنويا .

وعلى الرغم من ذلك فان أسعار هذه السلع للمستهلك بقيت ثابتة خلال الفترة المذكورة ، باستثناء زيادة محدودة طرأت على مادة الخبز والارز والحليب في مطلع عام ١٩٩٣ .

للتصحيح (١٧) مليون دينار كانت في سنة ١٩٨٨ واصبحت (٩٠) مليون دينار في سنة ١٩٨٩ ، وانخفضت الى (٥٦) مليون دينار عام ١٩٩٣ .

ان سياسة هذه الحكومة وكما اعلنتها أمام مجلسكم الكريم هو المحافظة على استقرار هذه السلع ، مع التأكيد على معالجة الثغرات القائمة في نظام توجيه الدعم ، بحيث يقتصر الدعم على المستحقين فقط ، مع العمل على معالجة الهدر والضياع واساءة الاستخدام في التعامل مع هذه المواد ، وخاصة بالنسبة لمادة الخبز ، نظرا للزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم الاستهلاك المحلي ، فقد زاد استهلاك مادة القمح من (٤٦٦) ألف طن عام ١٩٨٨ الى (٦٢٧) ألف طن عام ١٩٩٣ ، وبمعدل زيادة سنوية بلغت أكثر من ٦ر٥٪ ، نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان بالاضافة للزيادة الناجمة عن التبذير واساءة استخدام الخبز واستعماله أحيانا كعلف .

ومن الجدير بالذكر ان الانتاج المحلي ، من مادة القمح لم يتجاوز ١٢٪ عام ١٩٩٣ من اجمالي استهلاك المملكة من مادة القمح .

اما في مجال تغطية العجز في الانتاج المحلي لبعض المواد الغذائية الضرورية وتوفيرها بأسعار مناسبة للمستهلك .

فقد تم حصر استيراد بعض المواد الغذائية الضرورية التي تنتج محلياً في وزارة التموين كوسيلة لتحقيق التوازن العادل في السعر للمستهلك والمنتج معاً ، مثل مادة الدجاج وزيت الزيتون ، حيث أن الانتاج المحلي لا يغطي الطلب الاستهلاكي بانتظام ، وفي حال فتح المجال للقطاع الخاص والسماح له باستيراد هاتين المادتين ، فان ذلك سيؤدي حتماً الى اغراق السوق المحلي بهاتين المادتين مما سيلحق اشد الضرر في المنتج الاردني .

ان حصر استيراد هاتين المادتين في وزارة التموين سيمكن الحكومة من التدخل في الوقت المناسب ، لتغطية العجز في الانتاج المحلي والمحافظة على أسعار مقبولة تساعد أيضا على زيادة الانتاج .

تقوم سياسة الحكومة حالياً في هذا المجال على تحقيق الاكتفاء الذاتي من هاتين المادتين الدجاج وزيت الزيتون ووقف استيرادهما ، وقد شرعت الحكومة بمساعدة القطاع الخاص على انشاء شركة مساهمة عامة لعمل مسالخ حديثة للدواجن ومستودعات تجميد في مراكز انتاج الدجاج اللاحم ، وذلك لتجهيز الدواجن بصورة صحية وتسويقها مبردة ، والغاء الاسلوب البدائي في تجهيز مادة

الدجاج .

وهذه الشركة ستقوم بشراء فائض الانتاج من المزارعين في فصل الصيف لتجميده وتخزينه في الاسواق في فصل الشتاء عندما يقل الانتاج المحلي ، وبذلك نستطيع ان نوفر هذه السلعة الاساسية من الانتاج المحلي كاملاً ونقدمها للمستهلك بصورة صحية نظيفة .

وعلى صعيد آخر باشرت الحكومة مؤخرا بالاتصال مع القطاع الخاص ، لتشجيعه للعمل على تعبئة زيت الزيتون من الانتاج المحلي بعبوات مناسبة للتسويق ووفق المواصفات القياسية الاردنية المعتمدة ، لتسويقه عن طريق المؤسستين الاستهلاكيتين المدنية والعسكرية ، وتخزين فائض الانتاج لطرحه في السنة التالية التي يقل فيها الانتاج عن معدل الاستهلاك المطلوب ، وسيساعد هذا الاجراء على تشجيع زراعة الزيتون وتأمين تسويقه ، ووقف الاستيراد من الخارج تبعاً لذلك .

اذ من المعروف ان انتاج الزيتون يكون كبيراً في سنة ما وفي السنة التي تليها يقل الانتاج ففي سنوات الوفرة يمكن تخزين الفائض لطرحه في سنوات قله الانتاج وبالتالي نقوم بنفس النظرية على اساس تأمين الاستهلاك المحلي من الانتاج المحلي وتتوقف عندئذ وزارة التموين عن استيراد هاتين المادتين .

دولة الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

أما في مجال توفير المواد العلفية بأسعار مستقرة ومقبولة ، لتنمية الثروة الحيوانية .

ان امكانيات وزارة التموين وخبراتها في مجال استيراد المواد وتخزينها وتوزيعها أهلّها للقيام باستيراد الاعلاف وتوزيعها ، وقد واجهت الوزارة صعوبات كبيرة في توزيع الاعلاف لمربي الثروة الحيوانية بالسعر المدعوم ، وذلك لاسباب عديدة أهمها صعوبة حصر ملكية الماشية وعدم ثبات هذه الملكية ، مما دعا الحكومة الى اجراء تعداد عام للثروة الحيوانية في أواخر عام ١٩٩١ .

وأصدرت وزارة التموين تبعاً لذلك بطاقات علفية لمالكي الماشية ، الا انه اتضح فيما بعد ان هذا التعداد والبطاقات العلفية لا تمثل الملكية الحقيقة للثروة الحيوانية لاسباب عديدة أهمها :-

١- عدم دقة التعداد ، ووجود العديد من مالكي البطاقات العلفية بموجب التعداد لا يملكون ماشية أصلاً ، أو يملكون أعداداً أقل .

٢- تغير ملكية الماشية بسبب البيع والتصدير والاستبعاد والنفوق والولادات .

وتبعاً لذلك أصبحت البطاقة العلفية عديمة الجدوى ولا تمثل الواقع ، ونشأت تجارة واسعة للاعلاف بصورة غير مشروعة ، حيث يقوم مالكو البطاقات العلفية والذين لا تتوفر لديهم مواشي ببيع مخصصاتهم العلفية والتي حصلوا عليها بالسعر المدعوم ، لاصحاب الماشية الذين يملكونها فعلاً وليست لديهم بطاقة علفية أو لديهم اعداد مسجلة في البطاقة أقل من الملكية الحقيقة .

وعلى الرغم من ذلك فقد قامت الوزارة بتوفير المادة العلفية لتلك الفئة التي لا تملك بطاقات تعداد وكانت تقدم لهم هذه الاعلاف

بسعر التكلفة وهو (٨٠) دينار عند هذا القرار ، وخفضت قليلاً من حدة المشكلة ، الا ان تجارة الاعلاف بقيت قائمة وبقي بعض مربي المواشي يتذمرون .

وقد شكلت لجنة الجفاف بناءً على طلب وزارة التموين لجاناً للتفتيش والتعداد المفاجيء باشراف الحكام الاداريين .

وخلال بضعة شهور تمكنت هذه اللجان من الغاء وتعديل (٧٨٩٢) بطاقة ، بلغت مخصصاتها السنوية التي وفرتها الوزارة حوالي (٧٥) ألف طن شعير ، واكثر من (٢١) الف طن من مادة النخالة ، وبوفر سنوي يمثل الدعم لهذه الكميات مقداره (٥ر١) مليون دينار .

ان الحكومة تتحمل سنويا اكثر من (٩) مليون دينار لدعم مادة الشعير وحدها ، اما بخصوص دعم مادة النخالة فان ذلك يدخل ضمن دعم مادة القمح ويقدر بأكثر من (٣) مليون دينار سنويا ، وعلى الرغم من انخفاض سعر مادة الشعير بسبب انخفاض اسعارها عالميا خلال الثلث الاخير من عام ١٩٩٣ ، الا ان دعم هذه المادة بلغ حوالي (٨) مليون دينار عام ١٩٩٣ نظراً لزيادة المخصصات المصروفة لمربي الثروة الحيوانية ، حيث زادت مبيعات الشعير من (٣٩٣) الف طن عام ١٩٩٢ الى (٥٣٣) الف طن عام ١٩٩٣ .

اما مادة الذره الصفراء فقد قررت الحكومة بيعها بسعر التكلفة اعتبارا من ١٩٩١/١٢/٢٥ بمبلغ (١٠٦) دينار للطن ، ولا زال سعرها ثابتا .

ان توفير الاعلاف لمربي الثروة الحيوانية باسعار مدعومة ادى الى نتائج ايجابية ، باعتبار ان تربية المواشي تعتبر مصدراً اساسيا للدخل لدى فئات واسعة من المجتمع ، فضلاً عن أن هذه السياسة قد حققت زيادة كبيرة في انتاج الدجاج اللاحم (بلغ الانتاج عام ١٩٩٣ حوالي (٥٥) ألف طن والاستهلاك حوالي (٦٥) الف طن) .

ويمكن تغطية العجز عن طريق وزارة التموين ويمكن تحقيق الاكتفاء كما اشرنا الذاتي بسهولة عند اعادة تنظيم هذا القطاع بأنشاء مستودعات تجميد ومسالخ حديثة .

وكذلك فقد حقق الاردن اكتفاءً ذاتياً في بيض التفريخ وبيض المائدة ، ولديه قدرة كبيرة على التصدير .

كما زاد انتاج الحليب الطازج بما يغطي حاجة صناعة الألبان .

اما في مجال اللحوم الحمراء ، فعلى الرغم من توزيع الاعلاف بكميات كبيرة وبأسعار مدعومة ، فان اللحوم البلدية لا تشكل اكثر من ٣٥٪ من استهلاك المملكة من مادة اللحوم الحمراء .

ويتم تغطية النقص في اللحوم الحمراء عن طريق استيرادها بواسطة القطاع الخاص كلحوم مبردة وطازجة او ماشية حية او لحوم مجمدة ووفق مواصفات محددة من وزارة التموين والوزارات الاخرى المعنية .

وقد قامت وزارة التموين مؤخراً بتصنيف محلات بيع اللحوم حسب نوعها .

دولة الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

ان سياسة الحكومة في مجال توفير

الاعلاف ومن خلال وزارة التموين تقوم على الاستمرار في توفير هذه المادة لمربي الثروة الحيوانية بكميات مناسبة واسعار مدعومة عادلة ، مع التأكيد على توجيه الدعم للمالكين الحقيقين لهذه الثروة ، والغاء تجارة الاعلاف غير المشروعة ، وذلك عن طريق بيع الاعلاف بسعر موحد بحيث يكون السعر الجديد في متناول مربي الثروة الحيوانية ولا يشجع على التهريب ، ويخفف من أعباء الدعم الذي كان يذهب جزء كبير منه لغير المستحقين .

ويساعد الحكومة في هذا التوجه ايضاً ربط كميات مناسبة من الاعلاف بأسعار معقولة ، وسيتاح لمربي الماشية شراء الكميات التي يحتاجونها فعلا وبيسر وسهولة .

وفي مجال دعم المواد الغذائية الاساسية والمواد العلفية .

فإن سياسة الحكومة في مجال تثبيت أسعار المواد الغذائية الاساسية والمواد العلفية ، ترتب عليها كما أوضحنا تغطية فرق السعر من أموال الخزينة بين السعر العالمي وسعر البيع للمستهلك ، هناك فرق كبير يتم تغطية هذا العجز من الخزينة ومن مصادر اخرى ، ورصدت المخصصات السنوية في الموازنة العامة للدولة لتغطية هذا العجز .

ولم تكن المخصصات الرسمية بمقدار الدعم الحقيقي للمواد التموينية ، بل كانت أقل من الدعم الفعلي ، وخاصة بعد عام ١٩٩١ نتيجة العمل بنظام البطاقة التموينية التي بوشر بها اعتبارا من ١٩٩٠/٩/١ ، ويعود هذا الوفر في الدعم لعدة اسباب هي :-

١- مبيعات المواد الغذائية الاساسية المحصورة في البطاقة التموينية تباع بسعرين السعر الحر والسعر المدعوم فحققت الوزارة ارباحاً من البيع من السعر الحر لتغطية العجز او اجزاء كبير منه بالسعر المدعوم وخاصة من مادة السكر أدت الى تغطية دعم هذه المادة وجزءاً من دعم مادتي الارز والحليب .

ويقدر الوفر الناجم عن ربح المبيعات بالسعر الحر ، بالاضافة الى التقنين في استخدام هذه السلع الى وفورات سنوية تتراوح بين (٢٢) الى (٢٥) مليون دينار ، كان يمكن ان يكون هذا المبلغ من مخصصات الدعم اي من الموازنة العامة للدولة ولكنها كانت طريقة لتوفير الدعم مع المحافظة على استقرار الاسعار وهناك مصدرا آخر ايضاً يساعد في تخفيض الدعم على الوزارة ويقربها من الوصول الى الدعم المخصص في الموازنة ، وهو الارباح التي تحققها الوزارة من بيع المواد التموينية غير المدعومة ، مثل مادة الدجاج اللاحم المجمد ومادة زيت الزيتون والسجائر الاجنبية المحصورة لنفس السبب في استيرادها من قبل الوزارة .

كما ان لوزارة التموين مشاريع تدر عليها بعض الدخل ايضاً يخفف العجز هذا الدعم .

٣- مثل المطحنة التي تملكها الوزارة وأجهزة التفريغ والمستودعات المبردة تؤجر احيانا للقطاع الخاص عندما يكون هناك فائض سعة في هذه المستودعات .

وبشكل عام تقدر الوفورات الاجمالية بمبلغ يتراوح بين (٣٠) الى (٣٥) مليون دينار سنويا ، يساهم بصورة كبيرة في تخفيض الدعم الحقيقي .

ان الحكومة ستلتزم بالدعم المقرر للمواد التموينية المرصودة في موازنة الدولة التي اقرها مجلسكم الكريم لعام ١٩٩٤ ، والمحافظة على استقرار اسعار المواد الغذائية الاساسية ، كما انها تولي أهمية كبيرة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في نظام دعم المواد التموينية والمواد العلفية ، لتوجيه الدعم الى المستحقين .

كما ستواصل الوزارة العمل بنظام البطاقات التموينية مع تبسيط الاجراءات في توزيعها مرة واحدة في السنة ، وقبل وقت مناسب من انتهاء الكوبونات التموينية لدى المواطن من الكوبونات الموزعة في السنة السابقة حتى يأخذ هذه الكوبونات في وقت مناسب وبدون طوابير .

دولة الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

وفي مجال التخزين والاحتياطي الاستراتيجي .

فان وزارة التموين وبعد عشرين عاماً على تأسيسها اصبحت مؤسسة كبيرة تمتلك أحدث الاجهزة لتفريغ الحبوب في ميناء العقبة بطاقة عشرة الاف طن يومياً ، كما تملك صوامع حديثة تساعد على حفظ الحبوب وتهويتها وتعقيمها ونقلها وتفريغها بسعة (٣٥٠) ألف طن ، ومستودعات تخزين نموذجية منتشرة في جميع محافظات المملكة وبسعة تخزينية لا تقل عن (٢٠٠) ألف طن للمواد الغذائية والتموينية ، بالاضافة الى مستودعات حديثة للحوم المجمدة بسعة عشرة الاف طن ، كما أن لديها مشاريع سنوية للتوسع في المستودعات وخطة للتوسع في صوامع الحبوب لمواجهة الزيادة الكبيرة التي تطرأ على الاستهلاك .

وقد ساعدت هذه الصوامع والمستودعات على الاحتفاظ بمخزون احتياطي من الحبوب والمواد الغذائية الاساسية يتراوح ما بين اربعة الى ستة شهور من معدل حجم الاستهلاك لكل مادة ، بالاضافة الى الكميات المربوطة بطريق الشحن والتي لا تقل عن استهلاك شهرين لكل مادة ، كما ان الوزارة تمتلك مطحنة ومخابز آلية حديثة تساهم في الانتاج المحلي من الطحين والخبز ، وكوسيلة عملية لدراسة واقع صناعة الطحين والخبز وتطوير مادة الصناعة من خلال هذه التجربة الطويلة ، توفر لدى وزارة التموين كوادر فنية وادارية جيدة قادرة على الادارة والمحافظة على جودة المواد وصلاحيتها وتوزيعها ومراقبتها ، واكتسبت هذه الاجهزة خبرات جيدة في صيانة المشاريع ، وفي التعامل الفني في تخزين المواد الغذائية وتهويتها وتبريدها وتعقيمها وفق المواصفات الحديثة .

ان الوزارة قد انجزت الادلة التنظيمية للمديريات المختلفة في المركز والمحافظات ، كما نهجت في أداء عملها الاسلوب اللامركزي بتفويض الصلاحيات المناسبة لمديري التموين في المحافظات ، وتبسيط الاجراءات لخدمة المواطنين ورفع مستوى الاداء .

والوزارة بصدد اعادة هيكلية تنظيم جهازها الاداري ، بما يتناسب مع التطور والتوسع الذي طرأ على أنشطتها وخدمتها .

دولة الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

وفي مجال فحص ومراقبة المواد التموينية وتعقيمها .

تقوم وزارة التموين على وضع مواصفات للسلع التي تستوردها من واقع المواصفات القياسية المحلية والمواصفات الدولية لهذه السلع وقد طورت هذه الوزارة هذه المواصفات بما يتفق واحدث المواصفات القياسية المحلية والدولية ، وقد عمدت الوزارة ولفترات طويلة بارسال لجان فنية من جهازها للاشراف على تجهيز المواد المستوردة وفحصها بالتعاون مع شركات معاينة دولية ، لضمان سلامة المواصفات حسب دعوة العطاء ولا تشحن البضاعة الا بتقارير مخبرية معتمدة من شركة المعاينة أو من جهة حكومية معتمدة في بلد المنشأ تؤكد بأن البضاعة مطابقة للمواصفات وصالحه للاستهلاك البشري حتى يسمح بشحنها ودفع قيمتها .

هذا وقد اعتمدت الوزارة مؤخراً شركات معاينة دولية تعين من قبل الوزارة ومسؤولة أمام وزارة التموين مباشرة عن فحوصاتها المخبرية وتقاريرها تحت طائلة المسؤولية ، وبموجب كفالات مالية مودعة لدى الوزارة لضمان حسن تنفيذها لعملها وعند وصول البضاعة الى ميناء العقبة يجري فحصها في مختبرات جمرك العقبة والذي آل حالياً الى وزارة الصحة ، ولا يسمح باستلامها أو التخليص عليها الا بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك ، علما بأن العقود التي تبرمها الوزارة مع الموردين تنص على أن الوزن والنوعية والمواصفات نهائية في ميناء الشحن ، باستثناء الصلاحية فهي يجب ان تكون في ميناء العقبة ايضاً .

وبعد ثبوت صلاحية المادة التموينية للاستهلاك البشري يتم تخزينها في مستودعات الوزارة باستثناء مادة الحليب وزيت الزيتون فيتم فحصها ثانية لدى مختبرات وزارة الصحة ولدى مختبرات المواصفات والمقاييس .

كما ان المواد العلفية يتم فحصها ايضاً لدى مختبرات معهد الصحة الحيوانية التابع لوزارة الزراعة .

ان فحص المواد المستوردة يتم تنفيذا لسياسة الحكومة وذلك باعتماد مختبرات الجمارك في العقبة لجميع البضائع المستوردة عن طريق ميناء العقبة بموجب بلاغات رئاسة الوزراء المتكررة في هذا المجال ، وهذا المختبر كما اسلفت قد اصبح حالياً تحت اشراف وزارة الصحة .

دولة الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين

أما الحبوب من القمح او العدس فيتم فحصها ايضا لدى مختبرات وزارة الزراعة المتخصصة بالاضافة لمختبرات الجمارك في العقبة ، للتأكد من خلوها من الافلاتوكسين والنسب المسموح بها من مواد التعقيم .

أما في الحالات التي تستدعي اعادة فحص المواد المخزونة لدى مستودعات الوزارة فانه يتم ارسال عينات من قبل لجنة مختصة بأخذ العينات ، وترسل لوزارة الصحة لبيان مدى سلامتها وصلاحيتها للاستهلاك البشري، أحيانا يتم التوسع في الفحص لدى مختبرات الجمعية العلمية الملكية والجامعة الاردنية وأمانة عمان ومختبرات المواصفات والمقاييس عند حصول خلاف حول نتائج المختبر المعني .



ان وزارة التموين لا تسمح بطرح أي مادة غذائية أو علفية للاستهلاك الا بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك .

أما فيما يتعلق بتعقيم الحبوب والمواد التموينية ، فهو أجراء علمي معتمد لدى وزارة التموين ، ولدى الوزارة قسم متخصص لهذه الغاية ، وهذا النظام معتمد في معظم دول العالم التي تتعامل بالمواد التموينية على نطاق واسع وتخزينها لفترات تمتد لبضعة أشهر ، وبعكس ذلك فان مخزون الوزارة من الحبوب والمواد التموينية ، يتعرض للتلف والاثار السلبية المعروفة على الصحة العامة .

ايها الاخوة .....

ان سياسة الحكومة في هذا المجال هو تعزيز دور الوزارة في احكام الرقابة والسيطرة على السلع المستوردة ، وضمان جودتها وسلامتها والمحافظة على قيمتها الغذائية ، بالتعاون والتنسيق مع وزارتي الصحة والزراعة .

وتدعيم دور المختبرات الموجودة في ميناء العقبة وتحديث اجهزتها باشراف وزارة الصحة.

وفي مجال تحديد الاسعار ومراقبتها

فأن تقوم وزارة التموين بتحديد اسعار السلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية التي يحددها مجلس الوزراء ، سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة ، والتي تشكل اهمية في نفقات الاسر ذات الدخل المحدود .

للمحافظة على تحقيق السعر العادل للمستهلك ، حيث يتم دراسة تكاليف مثل هذه السلع من قبل لجان فنية من الوزارة والدوائر المعنية ، ويصدر وزير التموين قراراته بتحديد اسعارها بعد اضافة وزير التموين قراراته بتحديد اسعارها بعد اضافة هامش ربح لا يتجاوز في الغالب ١٥٪ من الكلفة ، موزعا على جميع الحلقات التجارية .

ان سياسة الحكومة في هذا المجال هو الاستمرار في سياسة تحديد اسعار هذه السلع التي يمكن زيادة عددها او انقاصها حسب اهميتها للمستهلك ، وتوفر ظروف المنافسة التي تحقق السعر المتوازن والعادل للمنتج والمستهلك معا .

وقد اتسمت اسعار السلع الغذائية والمواد التموينية بالاستقرار خلال عام ١٩٩٣ ، حيث لم يتجاوز ارتفاع اكثر من ٣٪ تقريبا بالمقارنة مع اسعار عام ١٩٩٢ .

ولا يقتصر دور وزارة التموين على تحديد اسعار السلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية ، بل يمتد الى الرقابة على التقيد بالاسعار المحددة سواء للسلع الغذائية الاساسية وللسلع التموينية الضرورية .

بالاضافة الى مراقبة اعلان الاسعار لجميع السلع تنفيذاً لاحكام قانون التموين لدى جميع المحلات التجارية ، وايضاً تقوم وفقاً لاحكام القانون بمراقبة صلاحية المواد الغذائية المعروضة من حيث المظهر الخارجي ومدة الصلاحية فأيضاً هذا من واجبات وزارة التموين وأجهزتها .

الاسعار لجميع السلع لدى المحلات التجارية ، مراقبة صلاحية المواد الغذائية المعروضة من خلال اجهزة الرقابة والتفتيش التابعة للوزارة والمتواجدة في جميع المحافظات .

وتجدر الاشارة هنا الى ان عدد المخالفات

المحررة من قبل مراقبي الاسعار والجودة في المملكة خلال عام ١٩٩٢ بلغت (٩٨١١) مخالفة ، وزادت الى (١٤٢٧٢) مخالفة عام ١٩٩٣ ، منها (٢٢٧) مخالفة عدم صلاحية مواد معروضة للبيع عام ١٩٩٢ ، و(٣١٦) مخالفة من نفس النوع عام ١٩٩٣ ، تمت احالتها الى المحاكم المختصة والتي تختلف عقوبتها حسب نوع المخالفة ومدى تكرارها ، وقد تصل العقوبة الى السجن او اغلاق المحل او فرض غرامة مالية كبيرة ، حسب جسامة المخالفة ونوعها ومدى تكرارها .

دولة الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

ان مظلة التموين تتسع لتشمل توفير السلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية لموظفي الدولة بأسعار مناسبة وبهامش ربح ضئيل للمحافظة على مستوى معيشة الموظفين من خلال المؤسسة الاستهلاكية المدنية التي انشئت لهذه الغاية ، وباشرت اعمالها منذ عام ١٩٧٧ ، ويبلغ عدد المنتفعين من خدماتها ما يزيد على (١٤٠) الف منتفع يعيلون أكثر من (٧٠٠) ألف فرد من خلال فروعها واسواقها المنتشرة في المحافظات والالوية والاقضية والبالغة حاليا (٣٠) فرعا .

وتوفير المؤسسة الاستهلاكية المدنية السلع المنتجة محليا من نوعيات جيدة وتركز على تشجيع الصناعات المحلية ، حيث تشكل مبيعاتها من الانتاج المحلي حوالي ٨٠٪ ، من اجمالي مبيعات المؤسسة ، والباقي مستوردة لا يتوفر لها بديل محلي مناسب .

وتعد المؤسسة الاستهلاكية المدنية ايضا كسوق مواز كونها تحد من ارتفاع اسعار السلع المعروضة للبيع لدى القطاع الخاص وخاصة للسلع من الانتاج المحلي ، حيث لا تتمتع المؤسسة بمزايا خاصة بالنسبة للانتاج المحلي .

وتعمل المؤسسة بالتنيسق مع المؤسسة الاستهلاكية العسكرية على فتح فروع في المناطق الاكثر فقرا لتوسيع خدماتها المشتركة للمنتفعين من مدنيين وعسكريين .

وتتركز سياسة الحكومة حاليا في مجال المؤسسة الاستهلاكية المدنية على توفير السلع الغذائية والاستهلاكية للموظفين بسعر التكلفة مضافا اليه هامش ربح محدود لتغطية مصاريف المؤسسة والتوسع في انتشار خدماتها في جميع المحافظات .

دولة الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

ان هذه المهام الكبيرة التي تتولاها وزارة التموين ، والظروف الصعبة والمعقدة التي تتعامل بها ، من خلال شراء ملايين الاطنان من الحبوب والمواد الغذائية وتخزينها وتوزيعها والتعامل المباشر مع جميع المواطنين بكل رغباتهم المتفاوتة واحيانا المتضاربة بين المنتج والتاجر والمستهلك ، يجعل من هذه الوزارة وباستمرار موضع احتكاك مباشر لجميع هذه الفئات المختلفة المصالح والرغبات .

وعلى الرغم من كل ذلك فان المسؤولين المتعاقبين على هذه الوزارة قد حملوا هذا العبء لخدمة الوطن والمواطن ، وان هذه الوزارة ستستمر في اداء رسالتها الكبيرة مهما كانت الصعاب والعقبات التي تواجهها خاصة في مثل هذه الظروف الدقيقة

دولة الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

لقد اثيرت بعض القضايا التي تتعلق بوزارة التموين والمؤسسة الاستهلاكية المدنية في معرض المناقشات التي جرت في هذا المجلس الكريم ، وكنت اتمنى ان تكون هذه المناقشات بعد الاطلاع على الحقيقة الكاملة لهذه القضايا وسماع وجهة نظر المسؤولين في وزارة التموين .

وايضاحاً للحقيقة ، أرجو أن اؤكد للسادة النواب المحترمين ان عدداً من هذه القضايا يعود لفترة سابقة ، ومع ذلك فانها لا تنطوى على مخالفات او تجاوزات ، بل جاءت متفقة مع مقتضيات المصلحة العامة والحرص على صحة المواطن .

فوزارة التموين لا تقرر صلاحية المواد ، ولا تملك الغاء حقوق الخزينة ، او التفريط بها تحت طائلة المسؤولية فجميع قضايا التموين يحكمها العقد المبرم مع المورد ، واي خلاف او نزاع بشأن هذه العقود ، يحال الى القضاء أو التحكيم او يعرض على مجلس الوزراء لاصدار القرارات المناسبة بشأنها بما يحقق المصلحة العامة ، وللتأكيد على هذه الحقيقة ومن باب الالتزام بالمسؤولية الكاملة ، أرجو ان اعرض لكم بايجاز عن اهم الوقائع القانونية لبعض القضايا :-

١- الحليب المستورد / عطاء رقم ٩٢ / ١١٤

لقد تم توريد (٣٠٠) ألف كرتونة من هذا الحليب على ثلاث دفعات او ثلاث شحنات من هذا الحليب في الثلث الاول من عام ١٩٩٣ ، وتم فحصها جميعا وثبت صلاحيتها للاستهلاك البشري وطبعاً تم توزيع (٢٥٥) الف كرتونة من اصل (٣٠٠) الف ، ونشأت المشكلة حول كمية (٤٤) ألف كرتونة من هذا الحليب ، تعرضت اكياسها للانتفاخ بصورة اكثر من الوضع الطبيعي .

وتم فرز هذه الاكياس ولم توزع للاستهلاك البشري في المملكة ، رغم عدم وجود اي تقرير يشير الى عدم صلاحيتها للاستهلاك البشري ، وتم التصرف بهذه الكمية بمعرفة مجلس الوزراء وبقرارات منه .

ونظراً لحساسية هذا الموضوع وتحديداً للمسؤولية فقد ارتأيت احالة ملف هذا الموضوع لعطوفة النائب العام والذي قمت بايداع نسخة منه لدى دولة رئيس مجلس النواب .

٢- عطاء توريد ٥٠ الف طن قمح رقم ٢٢ / ٩٣

لم يكن حول هذا الموضوع اي مشكلة، الا ما اثير حول جواز تعقيم القمح والجهة التي تتولى فحصه .

ان وزارة التموين ترفض استلام القمح الا اذا كان خاليا من الحشرات وتشترط في عقودها المبرمة مع الموردين على ضرورة تعقيم عنابر الباخرة والقمح .

وانه لامر طبيعي لدى وزارة التموين خلال عمرها الطويل اصابة القمح بحشرات سواء اثناء الشحن او التخزين .

الا ان مواد التعقيم هي التي تحل هذه المشكلة وان مواد التعقيم التي تستخدمها

الوزارة هي من المواد المعتمدة عالمياً وليس لها تأثيرات ضارة على المادة حسب رأي الخبراء في المؤسسات الدولية المعتمدة ، وهي مستخدمة منذ مدة طويلة .

وقد اكدت مختبرات جمرك العقبة التابعة لوزارة الصحة حاليا ، ومختبرات وزارة الزراعة صلاحية هذه الكمية للاستهلاك البشري بعد ان جرى تعقيمها ، كما تجري الوزارة تعقيم الحبوب لديها في الصوامع للقضاء على الحشرات ، او لمنع اصابتها بها .

٣- عطاء الذره الصفراء رقم ٢ / ٩٣

يتلخص موضوع هذا العطاء بان كمية (٥٠) الف طن من الذره الصفراء تعاقدت عليها الوزارة وصلت الى ميناء العقبة وثبت صلاحيتها للاستهلاك البشري الا ان نسبة كسر الذرة أعلى من المواصفات المطلوبة .

علماً بان العقود المبرمة مع الموردين تنص على ان الوزن والنوعية والمواصفات نهائية بميناء الشحن بموجب شهادات من شركة معاينة دولية معتمدة او من جهة حكومية معتمدة في بلد المنشأ .

واكدت شركة المعاينة ومؤسسة فحص الاعلاف الامريكية في شهادتها ان نسبة الكسر هي ضمن النسبة المقررة في المواصفات، اما الصلاحية للاستهلاك الحيواني ، فيشترط العقد ان تكون الصلاحية للاستهلاك ايضا في ميناء الوصول اي ميناء العقبة ، وقد كانت هذه الشحنة صالحة للاستهلاك الحيواني بتقرير المختبرات الاردنية المعتمدة ، مختبرات جمرك العقبة ومختبر وزارة الزراعة .

وقد حاولت الوزارة الحصول على تعويض عن نسبة الكسر الزائدة ، ان العقد يقول ان المواصفة النهائية في ميناء الشحن ، الذره اثناء النقل والشحن والتفريغ والتحميل تتعرض إلى زيادة نسبة الكسر فلا يلزم المورد إلا بالذرة التي وردها تسليم ظهر في ميناء الشحن ، لأن نسبة الكسر تزداد اثناء الرحلة البحرية واثناء تفريغها في صوامع الحبوب ، وبالتالي يشترط في العقود هذه عقود عالمية معتمدة نسبة الكسر الزائدة ، الا ان الشركة المورده رفضت الاعتراف بالمسؤولية عن الزيادة التي حصلت في نسبة الكسر وتمسكت بحقوقها بموجب العقد .

ورفعت قضية ضد وزارة التموين تطالبها بالتعويض عن الاضرار التي لحقت بها من جراء حجز كفالتها البالغة حوالي (٣ر١) مليون دولار .

وبعد بحث هذا الموضوع في مجلس الوزراء من كافة جوانبه وافق المجلس على حل الموضوع مع الشركة وبحد ادنى من التعويض للوزارة بمبلغ (٧٥) الف دولار ، وتمت تسوية الموضوع على هذا الاساس .

كما استوفت الوزارة كامل حقوقها عن الكميات المعطوبة التي وصلت على ظهر هذه الباخرة والمتضررة بفعل مياه البحر واخذت هذا التعويض كاملاً من شركة التأمين بموجب عقود التأمين التي تبرمها الوزارة وبلـــغ هذا التعويض (٤٣١٧٩٤ دولار) .

٤- هناك قضية اثيرت تتعلق بأستيراد او توريد الف طن عدس تركي للوزارة .

تم توريد هذه الكمية بتاريخ ٩/٢٦/ ١٩٩٢ وتبين صلاحيتها للاستهلاك البشري ، باستثناء كميات منها اصيبت بالعطب اثناء الشحن ، وقد تم اعادة فرزها وغربلتها واستلامها وفحصها ثانية حيث اظهرت الفحوصات المخبرية صلاحية هذه الكمية ايضاً للاستهلاك البشري .

وتم تسوية الموضوع بتاريخ ٥/١٨/ ١٩٩٣ وافرج عن كفالة حسن التنفيذ .

٥- اما فيما يتعلق بتوريد فروج فرنسي مجمد / لكمية ٣٠٠٠ طن

تم توريد الكمية في اواخر عام ١٩٩٢ ، حيث اظهر تقرير مختبر جمرك العقبة بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٥ عدم صلاحية العينات التي تمثل الفروج من وزن ٩٠٠ غم للاستهلاك البشري لاحتوائها على مكورات عنقودية مذهبة ، وقامت الوزارة بسحب هذه الكميات واعادة تصديرها الى المنطقة الحرة على حساب المتعهد وتمت تسوية الموضوع مع المتعهد بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٤ حسب الاصول المتبعة في هذه الحالات .

٦- عطاء توريد الزيتون الاخضر والاسود التونسي المورد للمؤسسة الاستهلاكية المدنية ، من حيث تعديل مدة الصلاحية للاستهلاك البشري .

حيث بينت المؤسسة في الوثائق الموزعة على هذا المجلس الكريم والمتعلقة بهذا الموضوع ردا على سؤال من النائب المحترم السيد محمد داوديه ، ان تعديل الصلاحية جاء بقرار من المواصفات والمقاييس وبما يتفق والمواصفة القياسية الاردنية المعتمدة للزيتون .

دولة الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين

ان الاوراق والوثائق الكاملة المتعلقة بجميع هذه القضايا التي اثيرت بهذا المجلس الكريم اسلمها للامانة العامة للمجلس لتكون تحت تصرف من يرغب الاطلاع عليها من السادة النواب حيث انها تجيب على كل التساؤلات بالوثائق والتقارير ، وتؤكد سلامة الاجراءات بصورة مفصلة وواضحة .

حفظ الله الاردن وادام عليه نعمة الامن والاستقرار والازدهار في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً معالي الوزير ارجو من الامانة العامة التكرم بتوزيع خطاب معالي وزير الزراعة وخطاب معالي وزير التموين على السادة النواب السيد مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي : شكراً دولة الرئيس

دولة الرئيس بيان وزير الزراعة بيان جيد وشكراً لمعاليه على هذا البيان ، لاهم موضوع يهم الشعب لمناقشته وايضاً بيان معالي وزير التموين مشكوراً على هذا البيان المهم ولكن ان كنا نتمنى على هذا البيان المهم ممثلة بوزير الزراعة ووزير التموين ، لو وزع على النواب هذين البيانين قبل يومين على الاقل حتى يتمكن النواب من مناقشتها في هذه الجلسة وفي هذا اليوم حسب رغبة المزارعين والمتهونين الذين هم ثروة هذا الوطن ولكل بيان له يوم يناقش به ولكن لعدم توزيع البيانات على النواب نرجو ان يتم بعد ذلك وبعد الدراسة



للبيانات موعد مناقشة كما نرجو الرئاسة ان يحدد موعداً قريباً جداً لأهمية هذين البيانين ومن هنا كنا نتلاشا الشوشرة التي حصل على الشرفة من المواطنين وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً الدكتور عارف البطاينة .

الدكتور عارف البطاينة : ما ابدي من ملاحظات تتعلق بالسياسة الزراعية التي ابداها معالي وزير الزراعة وما ابدي من مناقشات وتعليقات تنطبق على البيان الذي ادلى به معالي وزير التموين ، واختصاراً للوقت ولكثافة جدول الاعمال اقترح بأحالة الموضوع على لجنة .

ولكن لعدم وجود لجنة تموينية ، فهناك لجنة مشكلة من اللجنة الصحية ولجنة الحريات لدراسة موضوع الغذاء والدواء ، لذلك ارى ان موضوع بيان وزير التموين ان يحول الى هذه اللجنة لدراسته كما طلب منا بالسابق ، وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد عضوب الزبن : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة وزارة الزراعة ووزارة التموين كلهم يكملوا بعض ، طبعاً هناك عدة ملاحظات ربما يقولها الانسان فيما قيل من معالي وزير الزراعة او ربما معالي وزير التموين لكن ربما الطريقة الامثل والافضل ان يكون هناك اجتماع تنسيقي وهذا اقتراح ان طاب للزملاء الموافقة عليه ارجو ان يثنى وهو :-

ان تجتمع اللجنة الصحية بعد احالة بيان وزير التموين عليها وتجتمع اللجنة الصحية واللجنة الزراعية ومن ثم يكون هناك نقاش مطول وتصدر قرارات مشتركة وبعد ذلك تتم المناقشة من قبل المجلس الكريم على بيان وزير الزراعة وبيان وزير التموين ، وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حمزه منصور .

السيد حمزه منصور : شكراً دولة الرئيس .

نظراً لعدم وجود لجنة تموين في هذا المجلس الكريم ونظراً لان احالة هذا الخطاب الى اي لجنة اخرى سيكون احالة الى لجنة غير مختصة وربما على حساب واجبها الاساسي كما حصل في لجان سابقة فإنني ارى ان يشرع في مناقشة هذا الخطاب او السياسة التموينية بشكل عام في ضوء هذا الخطاب اعتباراً من بداية الاسبوع القادم ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخابنة : شكراً دولة الرئيس .

كما هو وارد في جدول الاعمال الاستماع الى بيان الحكومة ومناقشته ، فأنا اعتقد انه يجب فتح المناقشة بهذا الموضوع .

وان نبدأ مناقشته بشكل تفصيلي للخروج بتصور معين ومشترك لجميع الزملاء .

واذا سمحت ان ابدي رأيي في هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس : تفضل اكمل لكن

ليس مناقشة .

الدكتور عبد الحافظ الشخابنه : ليس مناقشة انا برأيي ان هذا الموضوع يجب ان يناقش من قبل هذا المجلس بشكل عام ودون العودة الى لجنة معينة ، علماً بأن لجنة الصحة تعطي هذا اهتمام كبير ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الهادي المجالي

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً دولة الرئيس .

اعتقد في تمازج بقضايا ما تم عرضه من معالي وزير الزراعة ومعالي وزير التموين انا اعتقد ان بحث هذا الموضوع يمكن ان يتم من خلال لجنة الزراعة ولجنة الصحة والبيئة وبعدها يتم مناقشة هذا الموضوع تحت القبة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور فوزي الطعيمة .

الدكتور فوزي الطعيمة : دولة الرئيس السياسة التموينية اذا اخذناها بأطار اوسع من التجاوزات او المخالفات هي مرتبطة بالسياسة الزراعية ارتباط وثيق ومباشر .

انا اقترح ان تقسم اللجنة الزراعية وعددها كبير الى مجموعتين كل مجموعة تكلف بدراسة بيان من هذين البيانين ، ولا يعقل ان نبدأ بمناقشة البيان المتعلق بسياسة التموين دون ان نطلع على الملفات التي اشار معالي وزير التموين الى تحويلها الى الامانة العامة اطلاعاً على هذه الملفات قضية اساسية ويجب ان يكون جزء من بحث ومناقشة هذا المجلس ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد مفلح الرحيمي .

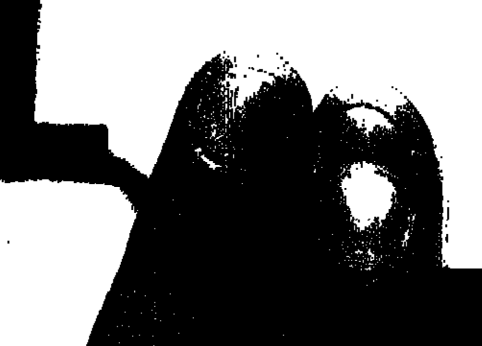
السيد مفلح الرحيمي : شكراً دولة الرئيس .

دولة الرئيس هناك موضوع مهم احيل الى لجنة مشتركة شكلت لهذه الغاية وجزء كبير منه هو السياسة التموينية الغذاء ، وهناك اللجنة المشتركة المشكلة من لجنة الحريات وحقوق المواطنين ولجنة الصحة والبيئة شكلت، ارى ان يسند هذا الموضوع يحول الى هذه اللجنة المشتركة وان يكون هناك ايضاً من اللجنة الزراعية اعضاء في هذه اللجنة المشتركة ، وشكراً .

اصوات : نثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : اعتقد ان السياسة التموينية هي من السياسات المهمة للمواطن وللحكومة على حد سواء ، وقد تلى علينا السيد وزير التموين تفصيلاً للسياسة التموينية لجميع اشكالها والوانها ، واعتقد ان جزءاً كبيراً من ما تكلم عنه معالي الوزير قد اثير في جلسة الصحة والدواء والغذاء وان هناك لجنة ايضاً شكلت وهي لجنة الصحة والحريات لبحث جزء من السياسة التموينية وما يتعلق بالغذاء في هذه اللجنة لكن قراءة في الجرائد مؤخراً ان رئيس لجنة الحريات يشكو من قلة الوقت المتاح له لرئاسة اللجنة بذاتها لجنة الحريات ، ولذلك اذا كانت الجرائد تصدق وهي تصدق في اغلب الاحيان فهو يود ان يستقيل من هذه اللجنة .



وعلى العموم فأني اعتقد ان لجنة الزراعة واللجنة الصحية هي اولى بتحويل البيان الذي قدمه معالي الوزير الى هذه اللجنة واصدار توصياتها وقراراتها لبحثها في مناقشة عامة في هذا المجلس . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور بسام العموش .

دكتور بسام العموش : في ظني موضوع التموين موضوع خطير جداً ومعالي الوزير اشار الى ما احيل الى النائب العام وهذا لم يتسلمه النواب لا نستطيع ان نناقش اليوم لا موضوع الزراعة ولا موضوع التموين .

الاحالة الى اللجان انا استغرب ، اللجان عملها ذاتي وجداول اعمالها هي التي يجب ان تقر منها وحتى يجب ان يكون لكل لجنة خطة الموضوع الذي يطرح هناك يحال الى لجنة ثم ننتظر اللجنة ماذا ستأتي به فأنا اظن ان هذا مضيعة للوقت ، كل لجنة ترى ان موضوع يعنيها تبحثه ذاتياً وهذا لا يلغي سرعة المناقشة ، انا اظن ان المناقشة بدأت من اليوم بأعتبار البداية القاء بيان الحكومة لكن الاسبوع القادم هو الانسب لمناقشة الموضوعات بصفتي عضو في لجنة الحريات ان لجنة الحريات معنية بالموضوعات بهذه الصورة التي يحملها الاخوان بهذا العبء الثقيل لها اعمال اخرى غطي عليها من قبل الموضوعات التي تثار الآن وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو : اقترح وقف المناقشة وتحويل هذين البيانين الى اللجنة الصحية والزراعية لاننا اضعنا الوقت الكثير وكان من المفروض ان يوزع البيانين على المجلس والاكتفاء بهذا التوزيع دون قراتهما فقرائتهما لا تجدي ولا تنفع وليس فينا من قال انه استوعب ما قاله الوزيران ، لذلك ارجو ان يحال هذين البيانين الى اللجنتين وننهي المناقشة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد بسام حدادين

السيد بسام حدادين : شكراً ، دولة الرئيس .

بداية انا اميل الى فكرة تحويل البيانات التي تأتي من الحكومة الى لجان متخصصة كي تتدارس البيان وتفكر بعقل جماعي وتتقدم لنا بأقتراح واستخلاصات محددة تكون مادة للنقاش نتمكن حينها ان نختم المناقشة بأقتراحات محددة نضعها بين يدي الحكومة ونطالبها بالاخذ بهذه الوجهة لكن اذا اعتمدنا الاسلوب السابق فقط القاء كلمات وكل واحد يحمل قناعات تعبر عن قناعته الفردية هنا يكون من الصعب ان نتوج هذه المناقشات باراء وأراء يعبر عن وجهة المجلس وماذا تريد من الحكومة ان تفعل بالضبط .

وهنا سيدي انا لا اعتقد ان هناك تناقض بين التداول داخل اللجنة المختصة وبين حرية كل زميل بأن يطرح ما يشاء في موضوع السياسة التموينية من حيث الافكار الورادة بالاقتراحات المحددة او الافكار غير الواردة ، عليه اقترح سيدي الرئيس اما تشكيل لجنة لمرة واحدة لتدارس هذا الوضع وهذا شيء يبيحه لنا النظام الداخلي او اسارع فوراً لارمي بتثنية على اقتراح الزميل الطعيمة لان يحال الى اللجنة

الزراعية تنقسم قسمين كل لجنة لان هناك تماس بين الفكرتين ، انا مع الاقتراح الاول الحقيقة .

دولة رئيس المجلس : الدكتور مصطفى.

الدكتور مصطفى شنيكات : الصحيح دولة الرئيس ان في لجنة الحريات ولجنة الحريات العامة الحقيقة تشكل لجنة تقصي حقائق اصلاً يحثها في هذه الجلسة ، كان الباعث هو ما جلب الانتباه في مسألة الغذاء والدواء فهناك لجنة على دراية كاملة في اجتماعات متواصلة عن قضايا الغذاء والدواء وهي اللجنة المندمجة لجنة الصحة العامة ولجنة الحريات العامة ، وهي انا اقول كفيلة لدراسة هذه السياسة التموينية المطروحة لان الجانب الاساسي فيه كانت المخالفات التموينية وليس بحث السياسات التموينية جانب الباعث الاساسي لطرحها كان مخالفات وهذا كان الطرح فأنا مع تحويلها للجنة المشتركة لجنة الحريات والصحة العامة ، وما يتحدثوا عن الزراعة هي قضية اخرى هي التحويل للجنة الزراعة مثل ما تحدثنا في نهاية خطاب معالي وزير الزراعة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد نواف القاضي .

السيد نواف القاضي : سيدي الرئيس انا اشكر معالي وزير الزراعة ومعالي وزير التموين وكذلك معالي وزير الصحة على ما وضع من امور تتعلق بوزارتهم في هذا المجلس الكر يم ، اما وزارة التموين لقد استمعنا لمعالي وزير التموين وكانت ارقاماً واضحة ومستوردات جاهزة ومخالفات اتخذ اجراءات عليها وكل الامور بشكل واضح تماماً

اما الزراعة بصفتي مزارع من المزارعين القدامى لزراعة الارض المروية والارض البعلية ان مشكلة المزارع ، قد كنت عضواً ولي الشرف في المجلس الزراعي مدة (١٥) عاماً وان النظريات التي تبحث في وزارة الزراعة وكل ما يتعلق بالامور الزراعية كانت نظريات طيبة ، ولكن لم تحل مشكلة المزارع فأقترح ان يحال البيان الزراعي الى اللجنة الزراعية والذي نحن اعضاء فيها حتى نضع اموراً وامور من قبل المزارعين في هذا التقرير الذي يقدم الى المجلس الكريم .

اما التموين التموين قدم للجنة الصحية وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد جمال الخريشا .

السيد جمال الخريشا : دولة الرئيس انا اقترح احالة الموضوعين لأهميتها الى لجنة خاصة من المجلس وحسب الاختصاصات ورغبة الزملاء ، لان الموضوعين هامين وبالتالي اذا تركت وارسالها الى اللجان القائمة قد لا تستطيع هذه اللجان ان تبحث في هذا الموضوع فلجنة متخصصة وبعدد محدد وبرغبة الزملاء يمكن اعطاء المجلس صورة دقيقة التي على ضوئها يمكن اتخاذ القرار المناسب وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد نادر الظهيرات .

السيد نادر الظهيرات : شكراً سيدي الرئيس .

يخطيء كثيراً من يفصل بين الزراعة والتموين فالزراعة هي الاصل للتموين ولولاها لما كان هناك تموين ومداخلة بسيطة في هذا المجال بالنسبة لبيان الحكومة حول الزراعة .




الحكومة تشكو من نفس الشكوى التي يشكو منها المزارعون وكنا نتمنى ان نسمع حلولاً سريعة خاصة في ما يتعلق بالتسويق ولكن هذا ما جرى .

اقتراحي سيدي الرئيس ان يحال الموضوع الى اللجنة الزراعية لان الامر يتعلق بها ايضاً وانني لا اتفق مناقشة السياسة التموينية تحت هذه القبة بينما قبل قليل احال القضية الزراعية الى اللجنة الزراعية دون مناقشتها مباشرة من كامل المجلس شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : نقطة نظام سيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيدي الرئيس .

نقطة النظام تتعلق بالنقاش ، نحن لا زلنا نناقش الشكل ، هل سيجري النقاش في المجلس ام نحيل الامر الى لجنة ؟ في موضوع الزراعة موضوع صوتنا عليه ولا ارى داعي الحديث عنه ، في موضوع التصويت هناك اقتراحين محددين سيدي الرئيس إما ان نحيله الى لجنة خاصة واما ان نحيله الى لجنة زراعية واما ان نناقش في المجلس بالطريقة العادية المرسومة بالنظام الداخلي ، لا ارى ان الموضوع يستحق كل هذا النقاش ، كل واحد منا يريد ان يحكي رأيه لا يصوت على الرأي المطروح وقف النقاش وشكراً .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان في بس اقتراحين لا في خمس احتمالات حسب ما ذكره الاخوان اقتراح باللجنة الصحية والزراعية مجتمعين اقتراح بأجراء مناقشة يحدد موعدها فيما بعد اقتراح يحال الى اللجنة الصحية لوحدها اقتراح للجنة المشتركة من لجنة الحريات واللجنة الصحية .

اقتراح بلجنة خاصة ، ثم اقتراح للجنة الزراعية في سته ، اذا نريد ان نصوت كل هذه الاقتراحات لن ينجح ولا اقتراح .

تفضل اقتراح سابع .

السيد سعد هايل السرور : رابع سياسة تناقش في هذا المجلس او تطرح للمناقشة العامة ، ناقشنا اول مرة سياسة المسيرة السلمية وتعاملنا معها .

باسلوب معين ثم طرحنا مناقشة عامة للسياسة الصحية وتعاملنا معها باسلوب مختلف ، ثم طرحنا المناقشة العامة للسياسة الزراعية وايضاً تعاملنا معها باسلوب مختلف والآن نطرح للمناقشة السياسة التموينية وقد نتعامل معها بأسلوب مختلف .

اقتراحي المحدد دولة الرئيس ان تحال هذه القضية للجنة القانونية حسب ما يسعفها النظام الداخلي وانا ارى ان النظام الداخلي له طريقة مختلفة عن الآليات التي اتبعناها في المناقشات السابقة لتحدد لنا اللجنة القانونية ما هي الآلية للمناقشة العامة لتكون ثابتة في جميع مناقشاتنا وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد صالح ارشيدات

السيد صالح ارشيدات : دولة الرئيس حين طلبنا المناقشة للسياسة التموينية جاء ذلك على أثر مناقشة السياسة الغذائية والصحية وهذا معروف للجميع وارجو ان اذكر بذلك .

كان من الانسب ان تناقش السياسة التموينية ضمن السياسة الغذائية والدوائية من خلال نفس اللجنة ، الان وبعد ان تأخر هذا الموضوع فأني اقترح ونظراً للأهمية المخالفات التي جاءت في صياغة الحديث عن السياسة التموينية وذكر معالي وزير التموين بعض هذه المخالفات ، انا اقترح ان تحال هذه القضية الى اللجنة الصحية وهي لجنة مؤلفة ولها خبرة في هذا الموضوع ، بأعتقادي ان موضوع المخالفات هو الموضوع المهم في هذا الموضوع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان دعونا نبت في الموضوع ، اللجنة المشتركة عندها عمل كبير جداً ولا تستطيع ان تأخذ ابعاد او التزامات جديدة ، اللجنة الزراعية نحن قبل قليل حولنا عليها ايضاً موضوع مهم ولا تستطيع ان تتعامل معه ، انا برأيي اذا سمحتوا لي هناك احتمالين يا احتمال مناقشة ونصوت على ذلك ويحدد موعدها في ما بعد او يحول الى اللجنة الصحية لمناقشة هذا الأمر واحده من الاثنين . الدكتور احمد القضاة .

السيد احمد القضاة : شكراً دولة الرئيس ان تكون قد فطنت لي اخيراً .

هذا الموضوع له مساس بالزراعة والصحة وايضاً جيوب المواطنين لذلك اقترح ان يحال هذا الموضوع الى لجنة مشتركة تنبثق عن اللجنة الصحية والزراعية ولجنة الحريات وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج : شكراً دولة الرئيس .

انا الاحظ ان اتجاه جديداً طرأ على المجلس اتجاه قضية المناقشات العرف المعروف وفي النظام الداخلي في هذا المجلس ان المناقشة اي سياسة يطرح معالي الوزير المختص سياسة الحكومة ثم يناقش النواب هذه السياسة وهي عبارة عن تبادل رأي فعلاً وتوصيات الى الحكومة او اعتراضات على مخالفات يمكن ان يلاحظها النواب في هذا المجال .

اما ما ذهب اليه الزملاء النواب من احالات على لجان مختلفة حتى وصلت الى اللجنة كذا وخشيت ان يذكر اسم لجنة التربية على اعتبار انها تبدأ بحرف التاء مثل وزارة التموين فهذا اعتقد انه اتجاه غير صحيح ، لذلك اقترح ان تسير الأمور بالمناقشة حسب المعتاد وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نريد ان نصوت يا اخوان ، ما في مناص الا ان نصوت على هذا الامر .

تفضل اخ عبد الهادي .

السيد عبد الهادي المجالي : اعتقد ان الافضل ان يتم التصويت على اقتراحين ، ان تتم المناقشة تحت هذه القبة ام تحول الى لجنة بغض النظر عن اي لجنة في الاول ، واذا اتفقنا ان تكون لجنة نتفق على اي لجنة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : نريد ان نصوت بسرعة الشيخ عبد المنعم تكلم .

الشيخ عبد المنعم ابو زنط :

شكراً دولة الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم

اذكر قبل ان اذكر اقتراحي المعدل بقي





من الدورة العادية شهر يخصم منه اسبوع في عيد الفطر المبارك ، اي بقي ثلاث اسابيع فلنتقي الله في وقت هذا المجلس وفي حقوق الشعب ، اقتراحي المعدل يوجد دولة الرئيس معلومات وافية لدى لجنة الصحة والبيئة ، فأقترح ان تصبح لجنة الصحة مع الزراعة فريقاً واحداً وتنظر في القضيتين الزراعية والتموينية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : اذا سمحتوا نصوت الان انتهى النقاش .

انتهى النقاش ولا نقطة نظام ولا شيء ، ياالخوان اما مناقشة عامة ، اما لجنة صحية زراعية مشتركة او اللجنة الصحية لجنة جديدة او لجنة خاصة .

طيب نبدأ باللجنة الخاصة يؤلفها المجلس طيب هل تريدون ان يحال الى لجنة نحددها فيما بعد ؟ هل توافقون على احالتها الى لجنة ؟ اغلبية كبيرة ، اذن اما لجنة خاصة او اللجنة الصحية او اللجنة الزراعية المشتركة .

نبدأ باللجنة الخاصة ، من يوافق على تأليف لجنة خاصة لدراسة هذا الامر ؟ لجنة خاصة تعين فيما بعد ، يعني وافق المجلس بأغلبية ٣٧ صوت على لجنة خاصة تؤلف لهذا الغرض وتحال لها كافة القضايا .

هل يفوض رئيس المجلس بتأليف هذه اللجنة الخاصة بالتعاون مع المكتب وباقي الزملاء موافقة شكراً لكم .

البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥) طلبات المناقشة :

– طلب مناقشة رقم (٦) تاريخ ٢٠/٢/١٩٩٤ ، مقدم من (١٦) نائبا حول موضوع التعيينات .

اقتراح مقدم من جبهة العمل الوطني بعقد جلسة مناقشة لموضوع التعيينات .

نظراً لاهمية التعيينات من الناحية الدستورية والمؤسسية وانطلاقاً من شعورنا بواجب المشاركة مع السلطة التنفيذية بوضع أسس واضحة تحقق العدالة لابناء المجتمع الاردني .

وبسبب المخالفات التي تحدث بين حين وآخر بدليل ان هناك متخرجين ويحملون المؤهلات عام ١٩٨٢ وما بعد لم ينلهم حظ التعيين بينما تم تعيين المتخرجين عام ١٩٩٣ .

لذلك نتقدم نحن نواب جبهة العمل الوطني باقتراح تخصيص جلسة لمناقشة هذا الموضوع الهام وذلك للخروج بصيغة لمشروع قانون يحدد الآلية والأسس التي يجب ان تعتمد في التعيين بما يكفل وصول كل ذي حق الى حقه دون وساطة او محسوبية .

١– د. عبد المجيد العزام

٢– د. فوزي الداود

٣– د. عبد الهادي المجالي

٤– السيد عبد الباقي جمو

٥– د. هاشم الدباس

٦– د. نادر أبو الشعر

٧– مفلح اللوزي

٨– د. احمد القضاة

٩– حاتم الغزاوي

١٠– مفلح الرحيمي

١١– عبدالله اخوارشيده

١٢– فواز الزعبي

دولة رئيس المجلس : هل تقبلون هذا الامر من حيث المبدأ بالدرجة الاولى . السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة انا اقدر النية الحسنة لمقدمي الاقتراح ولكنني اريد ان اوضح نقطة دستورية هو ان الاقتراح مع الاحترام الكامل له ولمن قدمه اقتراح مخالف للدستور .

فيذكر الاقتراح في اخره بأن جلسة المناقشة للخروج بصيغة لمشروع قانون يحدد الآلية والاسس التي يجب ان تعتمد في التعيين الحقيقة جلسات المناقشة لا تخرج بشكل عام ونحن منذ هذا الصباح ونحن في مواضيع المناقشة لا تخرج بصيغة مشروع قانون ، مشروع القانون اما ان تقدمه الحكومة واما ان يقترحه عشرة نواب فأكثر هذا جانب الجانب الثاني موضوع التعيينات، لا يجوز ان يكون بقانون حسب نص المادة (١٢٠) من الدستور التي تقول :–

« التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها واسماؤها ومنهاج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعين بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك » .

فهذا امر من اختصاص السلطة التنفيذية مائة بالمئة نخالف القانون اذا قلنا اننا نريد وضع قانون للتعينات وكيفية التعيينات اذن اسس التعيينات يضعها مجلس الوزراء بتنسيب من مجلس الخدمة المدنية حسب نظام الخدمة المدنية الذي له قوة القانون ، ومجلس النواب مع الاحترام ليس له حق وضع اسس التعيين وانما يراقب مجلس النواب حسن تطبيق هذه الاسس ويحاسب مجلس النواب الحكومة ان هي خالفت او تجاوزت هذه الاسس لذلك اذا كان هدف الزملاء الاكارم الذين قدموا النقاش حول التجاوز في التعيينات او حول ضرورة تعديل اسس التعيينات كتوصيلة للحكومة بشكل تضمن ان تكون عادلة هذه الاسس وان يتم تعيين المتخرجين منذ مدة سابقة كما يذكر الاقتراح انا مع هذا الاقتراح ، لكن نهاية هذا الاقتراح مخالف للدستور وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور فوزي الطعيمة .

الدكتور فوزي الطعيمة : دخل الزميل ابو فيصل في مضمون الاقتراح الحقيقة الاقتراح هو يصب على اجراء مناقشة حول هذا الموضوع الهام والاساس والذي يمس بالعدالة والمساواة في التعيينات ووضع اسس صحيحة وسليمة وثابتة وما يتمخض عن هذه المناقشة ويتمثل بإدارة المجلس هو ما قصدناه الحقيقة من خلال هذا الاقتراح وما سيتم من مداولات مع الحكومة الموقرة في هذا الشأن .

اما وقد بادرت الحكومة الموقرة بدراسة تطوير نظام الخدمة المدنية ، وهي الآن بصدد تشكيل لجان مختصة لبحث موضوع انتقاء



الموظفين والاسس والمعايير التي تحكم هذه المسألة فنحن الذين اقترحنا هذا الاقتراح لا مانع لدينا من تأجيل بحث هذه المسألة واعطاء الحكومة الموقرة الفرصة لتقديم مشروع متكامل لهذا المجلس وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : عبد الكريم الدغمي اذهب الى جميع ما ذهب اليه وكنت اتوقع ان يكون اخواني يطلبون مناقشة اسس التعيينات او مناقشة التعيينات التي اجرتها هذه الحكومة ، اما وانهم لم يريدوا بذلك والتأجيل ليس وارد في امر مخالف للدستور ولذا يكون التصويت على سحب هذا الاقتراح ، ويكون من حق اصحابه ان يتقدموا بأقتراح جديد في الوقت الذي يريدونه ، شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد صالح ارشيدات .

الدكتور صالح ارشيدات : دولة الرئيس الحقيقة انا اثني على ما قاله النائب عبد الكريم الدغمي بأن هذا الموضوع ومن ثم كما ذكر الزميل الطعيمة هناك اجراءات بصدد الخروج الى النور من قبل الحكومة في موضوع تعديل نظام الخدمة المدنية .

اتمنى اذا كان ذلك قريباً ان تطلعنا الحكومة على ذلك في احدى الجلسات وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد عضوب الزبن : شكراً دولة الرئيس .

تفضل جميع الزملاء بما اود قوله ولكنني اود ان اذكر المجلس الكريم ان المجلس السابق والحكومة السابقة قد عرضت اسس التعيين اذا كان الزملاء ممن طلبوا هذه المناقشة ووافق عليها المجلس السابق ولكنني ارى ان الاقتراح الذي تفضل به الدكتور فوزي الطعيمه ان كان هناك نيه لدى الحكومة بتطوير اسس التعيين ديوان الخدمة المدنية فأننا نرى الافضل والامثل وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب الرئيس

معالي الدكتور معن ابو نوار نائب رئيس الوزراء : سيدي الرئيس اتقدم بالشكر والعرفان لاصحاب المعالي والعطوفة والسعادة النواب المحترمين على طلبهم المشاركة على تحقيق العدالة في التعيينات الحكومية وارجو ان اعرض عليهم وعلى المجلس الكريم ان الحكومة قد شكلت لجنة وزارية رئيسة لأعادة النظر في نظام الخدمة المدنية في جميع مناحيه بهدف بناء قاعدة مناسبة لتطوير شامل لجهاز الخدمة المدنية يأخذ بعين الاعتبار الظروف المستجدة والمتغيرات الادارية التي ادت الى ضرورة اعادة النظر لتحقيق تطوير شامل لقواعد واسس التعيين مما يجعلها اكثر عدالة ولتحقيق نقلة نوعية في جهاز الخدمة المدنية وقد شكلت اللجنة الرئيسية لجان فرعية منها لجنة انتقاء وتعيين الموظفين وستكمل هذه اللجنة دراستها وستعرض تنسيبها على اللجنة الرئيسة ومن ثم مجلس الخدمة المدنية ثم مجلس الوزراء لأقرارها فإذا رغبتم وبناءً على طلبكم ستقدم الحكومة ما تقرره من تعديلات في النظام وغير

ذلك من شؤون الخدمة المدنية الى مجلسكم الكريم لمناقشة اذا اردتم ذلك ولكم الشكر والعرفان .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً سيدي الرئيس .

الحقيقة ان هذا المجلس النواب مهتم بقضايا المواطنين بجميع اشكالها مهتمين بالزراعة مهتمين بالصناعة مهتمين بالخدمة كلها ومشكلة البطالة الذي دعى هذه المجموعة من الاخوة النواب وانا بينهم للتقدم بهذا الاقتراح ليس الحقيقة هو تجاوزاً للدستور ، ولا كنا ننوي بل مفهوم لدينا ان جميع تعيينات الموظفين والادارة هي تخرج بأنظمة لكن من خلال دفع الاخوة المواطنين والعاطلين عن العمل والحكومة اكبر مشغل للعاطلين عن العمل كنا نتوخى بحث هذا الموضوع لوضع الاخوان النواب والحكومة في مفهوم البطالة التي تتجدد يوماً بعد يوم واغلب جيوبنا مليئة بالاوراق ، ولذلك نحن وبناءً على تعهد نائب دولة رئيس الوزراء ورغبات النواب نسحب هذا الطلب وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، مادام هذا الامر سحب بموافقة جميع الموقعين اذاً يعتبر الامر منتهي ننتقل الى الامر الذي يليه .

نقطة نظام السيد حمزه منصور

السيد حمزه منصور : نقطة النظام المادة (١٠٦) من النظام الداخلي « لا يجوز لطالب المناقشة ان يسحب طلبه قبل الجلسة المحددة له، فإذا سحبه في الجلسة فلكل عضو ان يطلب استمرار النظر فيه » .

وانا عضو ومن حقي ان اطلب استمرار النظر فيه .

دولة رئيس المجلس : لا شيخ حمزه هذا امر خاضع للمادة (١٠٥) ليس (١٠٦) يعني المجلس قرر انه غير صالح للمناقشة .

السيد حمزه منصور : لم يقرر دولة الرئيس ، المجلس لم يقرر انه غير صالح .

دولة رئيس المجلس : انتهى الموضوع .

السيد حمزه منصور : لا سيدي لم ينتهي انا اسجل نقطة نظام عند دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : صوت المجلس شيخ حمزه .

السيد حمزه منصور : ما صوت المجلس ما هي آلية تصويت المجلس ؟! ليس تصويتاً هذا .

دولة رئيس المجلس : انا بأحمي النظام الداخلي لكن المجلس صوت على استبعاد هذا الامر ، صوت السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : ان ما قاله سعادة الزميل المحترم الشيخ حمزه منصور صحيح ، ولكن لا يجوز التصويت على امر يخالف الدستور هذا الطلب للمناقشة مخالف للدستور ولا تصويت على ما يخالف الدستور سحبه صاحبه ام لم يسحبه شكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد الامين العام. البند الذي يليه .

السيد الامين العام : شكراً دولة الرئيس .



٦) قرارات اللجان :

٢- استكمال البحث في اقرار اللجنة القانونية رقم (٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ ، والمتضمن القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ قانون المالكين والمستأجرين (اعتباراً من المادة الخامسة والقرار موزع من الجلسة السابقة) .

دولة رئيس المجلس : اذا سمحتوا نستكمل قانون المالكين والمستأجرين ابتداءً من المادة الخامسة .

السيد عبد الكريم الدغمي : دولة الرئيس اذا تسمح قبل ان نبدأ .

دولة رئيس المجلس : نعم ، السيد المقرر.

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

هناك عدد من السادة النواب تكلم معي قبل بداية الجلسة ورأوا ان قانون المالكين والمستأجرين هنالك بعض الخلافات عليه ان يؤجل الى البند الذي يلي بند قانون البلديات ، لأن قانون البلديات يمكن ان ينجز في مدة اقصر ، فما رأيك بطرح هذا الاقتراح ؟

دولة رئيس المجلس : هذا اقتراح منك كنائب ؟.

السيد عبد الكريم الدغمي : اقتراح من اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس : الساعة الثانية ، انا اعتقد ان موضوع قانون المستأجرين لا بد من بحثه .

السيد عبد الكريم الدغمي : لا بد فقط تأجيله الى النقطة التي بعد قانون البلديات هذا الاقتراح .

دولة رئيس المجلس : الدكتور فوزي .

الدكتور فوزي الطعيمة : دولة الرئيس انا اريد ان اسجل تحفظي على نقاش قانون المالكين والمستأجرين السابق ، انني اريد ان انبه الى اننا كثيراً من الاحيان نفتعل القضايا ونضع المجلس بجو من التوتر والمشاحنات لا طائل من وراء سوى تعطيل عمل هذا المجلس .

ارجو من الاخوة الزملاء ان لا يعطى قانون المالكين والمستأجرين هذا البعد الشخصي الانفعالي الخلافي هو قانون مثل اي من قوانيننا الاخرى ، ويجب ان يبحث بموضوعية بدون انفعالات وبدون افتعال مواقف وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : رئيس اللجنة القانونية .

السيد عبد الباقي جمو رئيس اللجنة القانونية : انا ما طلبت كلام ، انا اقترح رفع الجلسة لان الناس صيام ونحن تكلمنا بما فيه الكفاية .

دولة رئيس المجلس : ياالاخوان اذا سمحتوا لي عندنا قوانين الآن آتية في اربع خمس قوانين مضافة الى لجان الطعون لحن نأخذ الوقت في بداية الجلسة ونتعب في اخرها . السيد عبد الكريم الدغمي

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

اذا سمحتوا يا اخوان ، ياالاخوان قانون المالكين والمستأجرين قانون مؤقت ومطبق منذ

عام ١٩٨٢ ، من ١/٨/ او ٢/٨ عام ١٩٨٢ ونافذ المفعول ومعنا فترة لمناقشة قانون البلديات هو مشروع تعديل على بعض مواد قانون البلديات ، الحكومة بحاجة الى اسرع ما يمكن حتى تستعد للاجراءات لانها اجراءات انتخابية ولجان والى اخره كما قرأتم ، فإذا رأيتم ان ننظر هذا القانون انا اعتقد اذا لم يفتح نقاش كبير سننجزه في هذه الجلسة وفي اسرع وقت .

دولة رئيس المجلس : بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : يا سيدي انا اتمنى على الاخوان ان لا ينفض هذا المجلس ، حينما يأتي لبحث القضايا التي وجد المجلس من اجلها التي هي قضايا القوانين ، عملية ابعاد قانون المالكين والمستأجرين عن النقاش ثم الخوض في البلديات انا اظن نوع من الهروب لا اظن ان مشكلة ستنشب حينما نتابع نقاشنا في موضوع قانون البلديات ، وبالتالي انا ارى ان نبحث قانون المالكين والمستأجرين الآن .

دولة رئيس المجلس : الاخت توجان تفضلي .

السيدة توجان فيصل : بالأساس كان قانون المالكين والمستأجرين هو الأول واللجنة القانونية يجب ان تعرف اولويات القوانين عند بحثها اولا وتحولها ليس بآخر لحظه نقلب الاولويات لأن الحكومة قالت هكذا ، واضافة الى هذا انا اسجل ان طريقة بحث قانون البلديات تم في عدة اجتماعات آخر هذه الاجتماعات هو بتاريخ (٢١) ، وهذا الاجتماع بلغنا عنه في نهاية الجلسة وقيل لنا بعد نصف ساعة . ونحن كأعضاء لجنة قانونية لنا الحق ان نعرف من وقت كافي كي نفرغ عملنا لأهم عمل في المجلس والذي هو عمل التشريع .

فمن هنا اقولها ان إحدى الجلسات التي بحث فيها قانون البلديات وعندي الورقة وفيها نص تبليغنا بالاجتماع بعد نصف ساعة لاستكمال بحث قانون البلديات ، فنحن كأعضاء مجلس وانا كعضو لجنة قانونية لم اجد فرصتي للتداول في اللجنة .

فعلي ان أقوم بعمل مضاعف في البيت لكي استتبع ما تم بحثه في تلك الجلسة ، لهذا أسجل ان الجلسة الاخيرة غير قانونية وما يقر فيها لا يمكن ان يبحث هنا ويجب ان نعطي على الاقل الوقت الكافي للتداول مع من هم خارج اللجنة القانونية ما دمنا حرمنا من الوقت للتداول مع اللجنة القانونية في قانون مهم جداً كقانون البلديات شكراً .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي

السيد عبد الباقي جمو : مع احترامي للكلام الكثير غير المسؤول الذي نسمعه كثيراً هنا وعلى صفحات الجرائد ، نحن درسنا هذا القانون وناقشناه في ثلاث جلسات متتالية ، والمعترضة شكت بأنها تترك بناتها فتركناها فلم تحضر .

دولة رئيس المجلس : رجاءً اذا سمحتوا يعني ليس كل مرة نريد ان نعمل مشكلة .

السيدة توجان فيصل : لا اريد ان اصور بصورة المرأة التي تشكو انا لا اشكو .

دولة رئيس المجلس : رجاءً اذا سمحتوا ، نريد ان نكمل قانون المستأجرين .

السيد عبد الباقي جمو : انا اريد ان اكمل ، لا يجوز ، انا اريد ان اكمل لانني لم